جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةوعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة : المالية و المحاسبة ،تخصص:مالية و بنوك

معوقات و متطلبات عصرنة المنظومة البنكية في الجزائر خلال الفترة 2000 –2018

اعداد الطالبتين:

–بلخضر بشرى .

–بلعربي فاطمة الزهراء امال.

تحت اشراف :

–الدكتور طالم علي

لجنة المناقشة :

لجنة المناقشة	الدرجة العلمية	الصفة
أ.د/ مجدوب خيرة	استاذ	رئيسا
د/ طالم علي	استاذ محاضر أ	مقررا و مشرفا
د/سحنون خالد	استاذ محاضر ب	مناقشا
د/ساعد محمد	استاذ محاضر أ	مناقشا

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ 16/06/2022

السنة الجامعية:2022/2021

شكر و تقدير :

نحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين.

فالحمد لله عز و جل على توفيقه لنا على اتمام هذه الدراسة و تلبية رجاءنا بتكليل مشوارنا بالنجاح.

نتقدم بخالص الشكر و الاحترام للدكتور طالم علي الذي حرص على متابعتنا و ارشادنا طوال هذا المشوار و المسار بنصائحه الثمينة ، فجزاه الله كل خير .

كما نقدم خالص الشكر للأستاذة الحكيمة صافي مختارية التي ساعدتنا

و اضاءت بصيرتنا حول الكثير من النقاط في البحث فحفظها الله من كل سوء.

الاهداء

اقدم هذا العمل الى جدي و جدتي رحمهما الله ، عسى ربي ان يجمعني بهم في الجنة.

كل الكلمات لا تكفي لأعبر عن مدى امتناني و تقديري لوالدايا

فلطالما تمنيت ان يحضرا حفل تخرجي و رؤية الرضى في اعينهم ، الى امي ركيزة حياتي و سبب سعادتي التي تسعى جاهدة لراحتي و الى ابي ضوء عيوني حبيبي الغالي اطال الله عمرهما ليريا العديد من النجاحات ان شاء الله .

و الى اختي فافة مريم سندي و قدوتي في الحياة التي دائما ما اكون سببا في توترها حفظك الله حبيبتي و حفظ لكي ليلى ابنة صدري و حفظ لك عائلتك و ادام الله عليك الصحة و السعادة.

و الى اخي الحبيب محمد الامين الذي يفكر بنا دائما حفظك الله و حفظ لك عائلتك الصغيرة ، الى اختي الثانية امال و حبيبتي و ابنتي زهراف احاطكم الله بجند من ملائكته .

و الى عمي الحبيب حفظه الله و رعاه ، خالتي امال و قادية و خالي عبد القادر و ابنة خالتي فيروز الجميلة وبنات عمتي خديجة و مختارية الله يديم جمعنا و حفظكم ان شاء الله .

والى صديقتي و زميلتي الحبيبة بشرى و اعز صديقاتي احلام و مليكة و رميساء و سعاد و ايناس.

اهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى و اهله و صحبه و من وفى اما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى.

مهداة الى من ابصرت بهم طريق حياتي و استمديت منهم قوتي و اعتزازي بذاتي

الى ينبوع العطاء المتفانى الى والوالدين الكريمين حفظهما الله و ادامهما نورا لدربي و جزاهم الله عني خير الجزاء

اللى اختي الوحيدة التي ساندتني و لا تزال مختارية و اولادها ريان ، روان و صفوان و الى زوجها اخي الثاني ادام الله حفظهم .

و الى اخي فاروق وفقه الله في حياته و حفظه من كل سوء

و الى رفيقتي في مشواري هذا فاطمة الزهراء امال رعاها الله ووفقها الى كل من لهم اثر في حياتي .

و الى خطيبي بلخضر عبد القادر.

مقدمة

تمهيد :

شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرر مذهلة في كافة ميادينه سواء التجارة السلعية ، الخدمية او الاستثمار. والدخول الى اقتصاد السوق كما ظهرت الاسواق المالية الحرة ،و الشركات متعددة الجنسيات في كافة انحاء العالم ،و بظهور كل هذه المتغيرات و المستجدات كان لابد للاقتصاد النقدي و المصرفي في ان يمر بالعديد من المتغيرات لملائمة الوضع المالي الجديد ، فقد احتك النظام البنكي بمختلف المنظومات الاقتصادية لمدى اهميتها البالغة ،و تزداد اهميته من يوم لآخر ،و مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة و مع التحولات العميقة التي يشاهدها المحيط المالي من جهة ثانية ،و لضمان قدرة البنوك على مواجهة تحديات العصر انطلقت حركة تبني سياسة الاصلاح و اعادة الهيكلة المصرفية لمجمل الجهاز البنكي في كافة دول العالم ،خاصة في الدول النامية التي لا تزال تعاني من هشاشة و تأخر ملاحظ على مستوى الجهاز المصرفي ،و باعتبار الجزائر احدى الدول النامية لا تزال تسعى جاهدة لتوفيق اوضاعها المصرفية بما يتناسب مع التطورات الجديدة من خلال الاصلاحات المصرفية التي قامت بها كمحاولة منها لإقامة جهاز مصرفي محكم و متطور يضمن لبنوكها مواجهة الهزات المالية المتتالية على المستوى المحلي و الدولي ،وكذا مواجهة حدة المنافسة خاصة بعد ظهور تقنيات مصرفية حديثة ودخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال منافسة القطاع المصرفي ،فقامت باعتماد نظام الدفع الالكتروني في النظام المصرفي الجزائري ،و ادخال الصيرفة الاسلامية و كذا تفعيل سياسة الخوصصة في البنوك وأيضا ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل لهذا تسعى الجزائر على غرار باقي الدول نحو عصرنة قطاعاتها البنكية و محاولة اللحاق بكل المستجدات التكنولوجية المعاصرة الخاصة بالمجال و ذلك بالاعتماد على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي و الصيرفة الالكترونية كتوجه لتطوير البنوك الجزائرية .

اشكالية البحث:استنادا على ما سبق ذكره يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي :

ماهي اهم الصعوبات التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، وما هي متطلبات عصرنتها؟

حتى يتسنى لنا الالمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الاشكالية الى التساؤلات الفرعية التالية :

*هل من الضروري مواصلة الاصلاحات المتعلقة بالقطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية؟

*هل القوانين المطبقة على المصرف الجزائري تؤثر سلبا على تسييره ؟

*ما مدى اعتماد المنظومة المصرفية الجزائرية على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي ؟

*ما مدى تطبيق المنظومة المصرفية للصيرفة الالكترونية ؟

-فرضيات البحث:

للإجابة على الاشكالية العامة ومعالجة التساؤلات السابقة الذكر قمنا بوضع اربعة فرضيات تعتبر الاكثر احتمالا للإجابة عليها و هي كالآتي :

- يجب مواصلة الاصلاحات المتعلقة بالقطاع المصرفي من اجل مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية.

- بعض القوانين المطبقة على المصارف الجزائرية هي من الاسباب الرئيسة التي تعرقل نموها و تؤثر عليها سلبا.

-النظام المصرفي الجزائري لا يعتمد بكثرة على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي.

- ليس هناك تطبيق فعلي للصيرفة الالكترونية في المنظومة البنكية الجزائرية.

اسباب اختيار الموضوع:

يرجع الدافع لاختيارنا هذا الموضوع الى الاسباب التالية :

- يتماشى مع تخصص الدراسة "مالية و بنوك".
-الميل الشخصي لمثل هذه القضايا المعاصرة خاصة و انها تمثل انشغالات الساعة الراهنة .
-اختيار هذا الموضوع يرجع اصلا الى واقع الاقتصاد الجزائري ،حيث لابد من التعرف على معوقات المنظومة المصرفي الجزائرية و البحث في متطلبات عصرنتها.
- موضوع عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية موضوع متجدد.
-الرغبة في اثراء المكتبة الجامعية بمواضيع جديدة و ذلك لتكون سندا للطلبة.

اهمية الدراسة (البحث):

يستمد هذا البحث اهميته من المكانة التي يحتلها النظام المصرفي في اقتصاديات اي دولة لا سيما في الاقتصاد الجزائري ، و ما يواجهه من تحولات و تحديات ، و ما يجب القيام به من اصلاحات و تحديث و ادخال تكنولوجيا جديدة الى كافة البنوك الجزائرية من اجل عصرنة المنظومة المصرفية و مواجهة المعوقات التي تواجهها.

اهداف الدراسة :

ترمي هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف نذكر منها ما يلي :

-محاولة تقديم مفاهيم اساسية حول النظام المصرفي ، و تشخيص واقعه في الجزائر .

-تسليط الضوء على اهم المعوقات التي تواجهه و حتمية عصرنته.

-ابراز اهمية تطوير الخدمة المصرفية في المصارف الجزائرية .

-محاولة ابراز الخدمات المصرفية الحديثة و التي ترفع من اداء و فعالية النظام المصرفي.

ادوات الدراسة :

لحصر جوانب الموضوع و اثرائه لجانا الى الادوات الاتية:

البحث المكتبي :يتمثل في التطرق الى الجوانب النظرية للموضوع من خلال مجموعة من الكتب باللغة الانجليزية و الفرنسية و اكثرها باللغة العربية التي تعرضت لجانب من جوانب الموضوع سواء كانت بصورة كلية او جزئية ، و بصورة مباشرة او غير مباشرة ، و كذا مجموعة من المذكرات و المجالات بالإضافة الى العديد من مواقع الانترنت .

الدراسة الميدانية: و التي كان الغرض الرئيسي منها هو معرفة ما هي متطلبات و معوقات عصرنة النظام المصرفي في الجزائر عموما و في بنك BADR بصفة خاصة.

منهج الدراسة :

من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة و للإجابة على الاشكالية المطروحة ، اعتمدنا على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي :جاء من خلال دراسة التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري و كذا الاصلاحات التي شهده هذا الاخير.

-المنهج الوصفي التحليلي :تم استعمال المنهج الوصفي في الفصل الاول و الثاني من خلال وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري ،اما المنهج التحليلي فقد تم استعماله في الفصل الثالث .

حدود البحث:

الحدود المكانية : في الجزائر كون هذه الدراسة تشمل عينة من البنوك العمومية الجزائرية و لقد تمت دراستنا في بنك (BADR) وكالة السوقر .

الحدود الزمانية : لقد كانت الدراسة و جميع المعلومات خلال السنة الدراسية 2021-2022 للإلمام بجميع فروع الدراسة .

-صعوبات البحث:

بخصوص الصعوبات التي واجهتنا عند انجاز هذا البحث فنلخصها على العموم

فيما يلي:

*صعوبات الحصول على المعلومات و البيانات موضوع الدراسة.

*صعوبات زمانية(تداخل انجاز البحث مع فترة الدراسة)

* صعوبات من حيث جمع المعلومات من البنوك.(بحجة سرية المهنة)

-الدراسات السابقة و مجال الاستفادة منها :

أولا : الدراسات السابقة للموضوع :

-الطاهر لطرش ،كتاب تحت عنوان" تقنيات بنكية "، الطبعة السابعة سنة 2010

-شاكر القزويني ،كتاب تحت عنوان "محاضرات في الاقتصاد البنكي" ،الطبعة الثانية سنة 1992،

-امينة بن جدو ، سمية دقيش ، ممارسة خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك الوطني الشعبي BNA ، سنة 30سبتمبر2020،الاشكالية متمثلة في : ما هي أهم ممارسات خدمات الصيرفة الالكترونية في بنك BNAفي الجزائر؟

اهم النتائج المتوصل اليها:

نقص البنية التحتية الخاصة بالصيرفة الالكترونية مثل الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية؛

البطاقات البنكية لم تلقى النجاح الكبير وذلك مقارنة بالعدد القليل لمستخدمي هذه البطاقات بسبب ضعف ثقة الزبائن وتجنب العمل بها تخوفا من مخاطرها.

-عايدي سعاد، شيخاوي عابدية ،متطلبات الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية –الجزائر،سنة 2020 الاشكالية متمثلة في :ماهي المتطلبات الواجبة للاتجاه نحو الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية؟

اهم نتائج الدراسة:

-الصيرفة الإلكترونية هو مجمل العمليات البنكية التي تقوم باستعمال شبكة الأنترنت.

-تعتبر خدمة الدفع الإلكتروني من أهم الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية.

_ملك سلوى ،زياد رابح، واقع تطبيق الصيرفة الاسلامية في ظل جائحة كوفيد19،جانفي2021 و تتمثل الاشكالية في :

كيف يمكن لنظام الصيرفة الاسلامية في الجزائر بشكل خاص من التخفيف من آثار جائحة كورونا (كوفيد19)؟ وهل امنتجات امالية الواردة في نظام 20-02 ستساهم في تقديم حلول الألزمة الاقتصادية؟وماهي مجلات تطبيقها؟وما هو الدور الذي تلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا؟

اهم نتائج الدراسة :

-تتميز الصيغ الإسلامية بمرونة عالية مما يجعلها تتناسب مع مختلف القطاعات الزراعية، الصناعية التجارية، الخدمية .

– قدرة منتجات امالية الإسلامية عى معالجة اعازمات الاقتصادية، وعى التكيف والإستمرار و التضامن في مواجهة الازمات المختلفة.

–مالك الاخضر ، بعلة الطاهر ،واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "2"و تحديات تطبيق بازل "3"، سنة 2019.

تمثلت الاشكالية في :

ما هو واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل "2" و تحديات تطبيق بازل "3"؟

عاجت الدراسات السابقة الصعوبات التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية ، ونسعى من خلال هذه الدراسة الى ابراز تأثير المعوقات على هذه المنظومة و اهمية عصرنتها .

هيكل البحث:

من أجل إجابة و معالجة الإشكالية المطروحة، سنحاول تقسيم هذا البحث الى ثالثة فصول تتمثل في :

الفصل الاول : تحت عنوان المفاهيم الاساسية حول النظام المصرفي و تطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين المتمثلين في المبحث الاول تحت عنوان ماهية النظام المصرفي ،اهميته و خصائصه و **المبحث الثاني** :اهم التحديات المعاصرة المواجهة للمنظومة البنكية.

اما الفصل الثاني فكان يتمحور حول تشخيص **واقع النظام المصرفي الجزائري** و قمنا بتجزئته الى مبحثين اساسيين هما : المبحث الاول : الجهاز المصرفي الجزائري و خصائصه و المبحث الثاني : اهم اصلاحات النظام المصرفي الجزائري.

و اخيرا الفصل الثالث كان متما لدراستنا هذه **تحت عنوان المعوقات و ضرورة عصرنة النظام المصرفي ،**

و تضمن المبحث الاول :اهم الصعوبات المواجهة للنظام المصرفي الجزائري ام المبحث الثاني عالج حتمية عصرنة النظام المصرفي .

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية حول النظام المصرفي

تمهيد:

ظهرت البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية ،حيث يتخصص كل بنك في وظائف معينة مشكلة بذلك جهازا مصرفيا هاما متكونا اساسا من البنك المركزي(بنك الجزائر) الذي يمثل قمة هذا الجهاز، و الخزينة العامة و من البنوك التجارية التي تمثل قاعدته بالإضافة الى البنوك المتخصصة ،و القطاع المصرفي احدى الميادين التي مستها تغيرات جوهرية كونه المحرك الاساسي و الفعال لاقتصاد الدول ، هذه التغيرات السريعة خاصة في العمل المصرفي اصبحت تمثل اهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي و التي من شانها ان تؤثر بصورة عميقة حاضرا و مستقبلا في اداء المصارف و من بين الاتجاهات العالمية الحديثة للجهاز المصرفي ظاهرة الاندماج المصرفي التي تسمح بظهور كيانات مصرفية عملاقة ذات قدرة تحكم عالية في التسيير ،و في ادارة المخاطر وكذا لممارسة منافسة قوية .

و لبيان ذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق للمفاهيم الاساسية حول النظام المصرفي من حيث اهمية و خصائصه ،اهم التحديات المعاصرة المواجهة للمنظومة البنكية و على العموم سنتطرق لكل ذلك في المباحث التالية :

-المبحث الاول : ماهية النظام المصرفي ،اهميته و خصائصه .

-المبحث الثاني :اهم التحديات المعاصرة المواجهة للمنظومة البنكية.

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي

يلعب القطاع المصرفي دورا في تجميع المدخرات و تمويل التنمية ، و تلعب الخدمات الخدمات المصرفية في الدول المتطورة دورا هاما في تقدم الاقتصاد و تحقيق النمو، والبنوك قادرة على خلق النقود سواء كانت قانونية او ودائع ام نقود ائتمانية ، يقوم القطاع المصرفي و بالتكامل مع النظام المالي و القطاع الانتاجي على تجاوز الاختلال في الهيكل التمويلي .

المطلب الاول :نشأة الجهاز المصرفي

يمتد تاريخ نشوء المصارف الى العهد البابلي منذ ان برزت مجموعة الصيارفة و كهنة المعابد و بدأت عمليات التسليف و الايداع ، حيث كانت تنظم المعاملات المالية

و المصرفية في المعابد مثل معبد "**انوا**" الذي يقع في مدينة "**ديبلت**" شمال الحلة في العراق ، و كان الكهنة يزاولون عملية التسليف الذي يستحق بعد شهر بكفالة من قبل عملتين للمعبد يتعهدون بضمان التسديد ، و معبد "**اوروك**" الذي يمارس فيه تجارة الائتمان و الصيرفة[1].

كانت نشأتها في الغرب خلال الفترة الاخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجارو المرابين و الصاغة في اوروبا و بالضبط في مدن البندقية ، جنوا،و برشلونة بقبول اموال المودعين بغية المحافظ عليها من الضياع و ذلك مقابل اصدار شهادات ايداع اسمية تستحق الدفع لحاملها التي تحولت الى شيكات و قامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب المودع الى مودع اخر سدادا للمعاملات التجارية ، وكان قيد التحويل في السجلات الخاصة بالمؤسسة لا يسجل إلا بحضور الدائن و المدين و منذ القرن الرابع عشر سمح التجار و الصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف مما ادى الى افلاس عدد من المؤسسات ،وهذا ما ادى في الربع الاخير من القرن السادس عشر الى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية مهمتها حفظ الودائع و السهر على سلامتها ،و في عام 1587 تأسس اول بنك حكومي في مدينة البندقية بايطاليا تحت اسم "**Banco della Piazza di Rialto**" الذي عرف باسم " ريالو" و في عام 1609 انشئ بنك امستردام " **Bank Amsterdam**" الذي كان هدفه الاساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب و التعامل في العملات و اجراء المقاصة بين الكمبيالات ، كما تأسس بنك هامبورج بألمانيا في عام

[1] نواورة خديجة ، "الاصلاحات القانونية للنظام المصرفي في الجزائري" مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في ادارة الاعمال المركز الجامعي خميس مليانة ،2013،2014، ص4.

1619 و بنك انجلترا عام 1694 و بنك فرنسا في 1800 و بعدها انتشرت البنوك في امريكا و غيرها من بلدان العالم[1].

وبصفة عامة فان التطورات العالمية كانت بمثابة العجلة المحركة لنشاط البنوك التجارية التي تطورت وظائفها شيئا فشيئا حتى اصبحت على ما هي عليه اليوم .

المطلب الثاني : مفهوم و اهمية الجهاز المصرفي

النظام المصرفي هو الركيزة الاساسية لأي اقتصاد في اي بلد ، و قد اختلف الباحثون في وضع تعريف موحد حول الجهاز المصرفي و ذلك و ذللك لما له من اهمية في خدمة الاقتصاد الوطني ، و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف و اهمية النظام المصرفي .

الفرع الأول:معنى و تعريف النظام المصرفي.

* *معنى كلمة بنك او مصرف* :-اصل كلمة بنك جاء من كلمة "بانكو" الايطالية و تعني مصطبة و كان يقصد بها في البادئ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيها بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم تبادل العملات فوقها ثم اصبحت في النهاية تعني المكان التي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.

-اما بالعربية فيقال صرف النقود اي تبديلها بنقود سواها و الصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها ، و كلمة مصرف جمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقراض و الاقتراض[2].

* *تعريف النظام المصرفي*:

لقد تعددت تعاريف الجهاز المصرفي نذكر منها ما يلي :

يعرف الدكتور هشام جير النظام المصرفي على النحو التالي :

- يعرف الدكتور هشام جير النظام المصرفي على النحو التالي : " يقصد بالجهاز المصرفي لبلد المؤسسات المصرفية و القوانين و الانظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات [3].

[1]خالد امين "العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة " ، عمان ، دار وائل للنشر 1999 ، ص16،17.
[2]فيلح حسن خلف ، "النقود و البنوك "، جدار للكتاب العالمي ، طبعة 2006، ص 235.
[3]هشام جير " ادارة المصرف ، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر، الطبعة الولى 2010، ص5.

- كما يعرف ايضا انه مؤسسة مالية وسيطة تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة القصيرة و المتوسطة و طويلة الاجل في كل من سوقي النقد و المال ، كما انها تؤدي دور الوسيط بين المقرضين و المقترضين بهدف تحقيق الربح[1].

الفرع الثاني : اهمية النظام المصرفي .

يلعب النظام المصرفي دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد بكافة قطاعاته الانتاجية منها و المالية فهو بما يملكه من وسائل و امكانيات تتيح له تجميع الاموال و الاصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعاد استخدامها و استثمارها في شتى مجالات الاقتصاد لتحقيق اهداف عديدة من اهمها : زيادة النمو الاقتصادي و تشجيع عملية الادخار و الاستثمار لدى المواطنين و قد عبرت العديد من الكتب عن هذه الحقيقة بقولهم : "ان المصارف هي الوسيط بين رؤوس الاموال التي تبحث عن مجالات او رفض الاستثمار و من بين مجالات الاستثمار الحصول على الاموال ، هنا تظهر اهمية المصرف كوسيط مالي و ان وجود هذه الوسائط في الاقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم و لاكن لكونها قد سمحت بايجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل[2].

1-بالنسبة لأصحاب الفائض المالي :

بالنسبة لهذه الفئة سمحت لهم البنوك بتحقيق ما يلي :

- مصداقية البنك مضمونة و السبب في ذلك لا يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، ولاكن بصفة رئيسية نظرا للقوانين و التنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين ؛

-يتيح تواجد البنوك لصاحب الفائض المالي امكانية الحصول على السيولة في اي وقت؛

-يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الاقراض المباشر ؛

-يعفي وجود البنوك اصحاب الفائض المالي من انفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين ، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها اموالهم .

2- بالنسبة لأصحاب العجز المالي :

[1]شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992، ص 26.
[2] الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر ،2005، ص 09.

غير ان البنوك لا توفر هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي فقط ، بل تؤدي خدمات اخرى لأصحاب العجز المالي ، فهم المبرر الاول لوجود هذه البنوك و لا معنى للبنوك اذا لم يكن هناك احد يطلب خدماتها ، و يستفيد اصحاب العجز المالي من وجود البنوك في الجوانب التالية :

-توفر البنوك الاموال الازمة بشكل كافي و في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي .

-يجنب وجود البنوك المقترض مشقة البحث عن اصحاب الفوائض المالية على افتراض ان المصاعب الاخرى غير موجودة .

-وجود البنك يسمح بتوفير قروض بتكاليف اقل نسبيا ، فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين الى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية و بمدة تجميد الاموال .

3- بالنسبة للبنوك ذاتها:

اذا كانت البنوك تؤدي كل هاته الخدمات لأصحاب الفائض المالي و اصحاب العجز المالي ، فهي في الواقع لا تقوم بذلك من دون مقابل ، و انما تستفيد بالكثير من المكاسب ،يمكن ذكر اهمها فيما يلي :

-تستفيد اولا من الفائدة على القروض ، و تعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها .

-استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد البنك.

-يسمح الحصول على ودائع للبنوك بتوسيع قدرتها على منح قروض اكثر مما تحصل عليه حقيقة من ودائع،و هو بطبيعة الحال امر يزيد من امكانياتها في زيادة الارباح [1].

4-بالنسبة للاقتصاد ككل :

ان الاقتصاد يستفيد من وجود البنوك في الكثير من الجوانب نذكر منها :

-تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين اصحاب الفائض المالي و اصحاب العجز المالي .

-يسمح وجود البنوك بتوفير الاموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخار الصغيرة و تحويلها الى قروض ذات مبالغ كبيرة .

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سابق ص10.

-ان النتيجة الثالثة من وجود البنوك ، و هي مرتبطة بالنتيجة السابقة في تقليص اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد(ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة

المطلب الثالث:وظائف و اهداف النظام المصرفي

الفرع الاول : وظائف النظام المصرفي

1-وظائف البنك المركزي:

تختلف وظيفة البنك المركزي عن البنوك الاخرى في النقاط التالية :

- البنك المركزي هو بنك البنوك .

-وظيفته الاحتفاظ باحتياطي البلاد من الذهب و العملات الاجنبية .

-احتكار وظيفة اصدار النقود .

-قيام البنك المركزي بالرقابة على الائتمان .

2-وظائف البنوك التجارية :

نذكره فيما يلي :

أ-الوظائف التقليدية :

-قبول الودائع بمختلف انواعها (فتح حسابات)[1].

-منح القروض(الائتمان).

-تأجير الصناديق الحديدية (الحفظ الامين).

ب-الوظائف الحديثة :

نلخصها فيما يلي :

-خدمات البطاقة الائتمانية .

[1]محمود حسين الوادي و اخرون " النقود و المصارف"دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية ، الاردن 2014 ، ص 105.

-سداد المدفوعات عن الغير .

-تحصيل الاوراق التجارية .

-خصم الاوراق التجارية .

-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

-ادارة العمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الاستشمارات الاقتصادية و المالية .

-تحصيل فواتير الكهرباء و التلفون و غيرها من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية ، يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم منها .

3-وظائف البنوك المتخصصة :

تتمثل وظائف البنوك المتخصصة كل حسب اختصاصه فيما يلي:

أ-البنوك الصناعية:

تقوم هذه البنوك بمنح المنشآت الصناعية بالقروض المتوسطة و طويلة الاجل و ذلك بهدف تحديث آلاتها و رفع انتاجها كما تساهم هذه البنوك بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة[1].

ب-البنوك الزراعية:

تقدم هذه البنوك القروض للمزارعين على تسويق محاصيلهم و البذور و الاسمدة وتكون هذه القروض طويلة الاجل تمتد ايضا بغرض شراء الآلات الزراعية و شراء المواشي[2] .

ج-البنوك العقارية:

ان عملية البناء التي تتطلب عادة مبالغ كبيرة تقوم هذه البنوك بتسهيلها و ذلك عن طريق منح البنوك العقارية قروضا طويلة الاجل تمتد الى عشرين سنة ، و عادة لا تمنح القرض دفعة واحدة .

[1]احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عقر"الاقتصاد النقدي و المصرفي " مؤسسة شباب الجامعة الطبعة الاولى ،القاهرة ، مصر،2000،ص217.

[2]محمود حسين الوادي واخرون ، مرجع سابق ،ص217.

د-بنوك الاعمال :

يكمن عمل هذه البنوك التجارية في انها تخدم القطاعات التي تعمل على تلبية الاحتياجات طويلة المدى من طرف هذه البنوك بسبب طبيعة عملها ، و يظهر من خلال ما سبق عرضه ان هذا النوع من البنوك ذو اهمية بالغة التميز في تجميع المدخرات و تنشيط حركة الاستثمار[1].

الفرع الثاني : اهداف النظام المصرفي

يسعى البنك لتحقيق عدد من الاهداف اهمها ما يلي :

1-اهداف مالية :

-سعي البنوك لتحقيق و تعظيم الربح؛

-تعظيم معدل العائد على الاستثمار ؛

-المحافظة على قوام معقول من السيولة .

2-اهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية :

-العمل على تقليص الوقت الضائع ؛

-تحقيق تكاليف تقديم الخدمات ؛

-لمواجهة متطلبات الجمهور و العملاء يعمل المصرف على تنويع و تطوير خدماته ؛

-تحسين الخدمات المصرفية ،اهداف خاصة بالبقاء و الاستمرار و تجنب الاخطار [2].

[1]الهام الطراد ، مروى مزهودي " الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية ،دراسة حالة الجزائر "مذكرة لنيل شهادة ماستر قسم العلوم التجارية ، تبسة ، 2015،2016 ص 07.

[2]عامر احمد حشيش "اقتصاديات النقود و المال "الدار الجامعية ، الطبعة الاولى بيروت ، لبنان 1993، ص202.

المبحث الثاني : اهم التحديات المعاصرة المواجهة للمنظومة البنكية

يشهد العالم تطور كبير في مجال الصناعة المصرفية هذا ما اتاحته الابتكارات المتواصلة و التنافس بين المؤسسات المصرفية ،و قد كان القطاع المصرفي من ابرز القطاعات التي تأثرت بالثورة التكنولوجية ،و نظرا للآثار الضارة لظاهرة غسيل الاموال على الاقتصاديات الوطنية و العالمية و ما تحدثه هذه الظاهرة من زعزعة الثقة في المؤسسات المالية فقد اصبحت مواجهتها من اولويات السلطات التشريعية و الرقابية على نطاق العالم .

المطلب الأول :توسع ظاهرة غسيل الاموال .

غسيل الاموال هو تحويل الاموال او نقلها مع العلم بأنها عائدات جرائم بغرض اخفاء او تمويه المصدر الغير مشروع لتلك الاموال ،تمر عملية غسيل الاموال بمراحل ثلاث و هي :

1-*مرحلة الايداع او التوظيف او الاستثمار:*

و هي الخطوة الاولى لإدخال الاموال الى النظام المالي او استثمارها او توظيفها و هي الاكثر خطورة تتم هذه المرحلة من خلال الامور التالية :

أ- نقل الاموال الغير مشروعة ، و يكون ذلك بإيداع هذه الاموال في البنوك بدفعات قد تكون صغيرة او كبيرة متكررة [1].

ب- تجميع الاموال النقدية الغير مشروعة في اماكن امنة و بعيدة عن اثارة الشكوك .

ج-تخزين الاموال الغير مشروعة و يتم ذلك في اماكن مختارة و هذه الاماكن لابد ان تكون صالحة و امنة و سرية و لا تثير الانتباه[2].

*بعدما تطرقنا لمراحل الايداع نذكر اليات تنفيذها فيما يلي :

أ-استبدال الاموال النقدية غي المشروعة بأشكال اخرى من العملات بفئات من نفس العملة مثل استبدال عملة وطنية بعملة اجنبية .

[1]محمود محمد سفيان " تحليل و تقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الاموال "، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان 2010، ص33.

[2]محمود محمد سفيان،نفس المرجع ،ص34.

ب-يستخدم غاسلو الاموال ، الكازينوهات و دور المقامرة والمراهنات هذه الوسيلة بقيامهم بدفع الاموال غير المشروعة نقدا و يحصلون على وصولات مقابل ذلك ،او يشتري بطاقات الرهان الرابحة من رابحيها في المراهنات.

2-*مرحلة الترقيد او التغطية او التمويه (LAYERING):*

لكل مرحلة اسلوب يختلف عن الاخر و في هذه المرحلة يتم اتباع ما يلي :

أ- استخدام الدول الجينات الضريبية ، و يكون من خلال القيام بسلسلة طويلة من العمليات المصرفية المعقدة ، سحبا و ايداعا باستخدام حسابات offshore و لعدة اشخاص و شركات .

ب-ابعاد الاموال الغير المشروعة عن مصدرها الحقيقي ، لأنه كلما ابتعدت الاموال عن مصدره يكون ذلك معضلة لتتبع اصل هذه الاموال .

***آليات تنفيذها:**

أ- استخدام البنوك و المؤسسات المالية:

و يتم ذلك من خلال اجراء التحويلات المتداخلة لنفس البنك و البنوك الاخرى.

ب-استخدام الشركات الصورية او الوهمية :

و في هذه الحالة يتم فعلا تأسيس شركات مسجلة و تمارس نشاط تجاريا يتم استخدامها للتمويل و اخفاء الاثر الغير المشروع لهذه الاموال.

ج-استخدام الوثائق و المستندات المزورة للتضليل :

ان النفوذ المالي لهذه العصابات بما تمتلكه من اموال و نفوذ و الذى ادى لتوريط بعض المسئولين في الدول الى الوقوع في حوزة هذه العصابات .

3-*مرحلة الدمج:*

و هي المرحلة الاخيرة و تتم من خلال ما يلي :

1-من خلال جعل الاموال المغسولة اموالا نظيفة ، وفي هذه المرحلة يتم التعامل مع هذه الاموال على اساس انها اموال شرعية .

2-من خلال توظيف الاموال المغسولة في الدورة الاقتصادية و بذلك تصبح هذه الاموال شرعية و يتم التعامل معها باستثمارات مختلفة .

و هنا تظهر الاموال في الدورة الاقتصادية بشكل يطمأن اصحابها اي انهم أصبحوا في مأمن من السلطات فكل شيء قانوني وذلك عن طريق :

-استثمار الاموال و ادخالها ضمن عجلة الاقتصاد.

-الدخول في الاستثمار عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة.

-دمج الاموال في الاقتصاد المشروع.

- استخدام الاعتماد المستندي[1].

اساليب و طرق غسيل الاموال الغير مشروعة :

الأساليب و الطرق المصرفية:

يعد النظام المصرفي من اكثر الطرق المتبعة لغسيل الاموال ، و بناء على ذلك سوف نبحث في الفروع التالية في هذه الطرق و هي كالتالي:

1-الاقتراض من البنوك :

قد يستخدم الاقتراض البنكي لإخفاء الاموال الغير مشروعة ، و غالبا ما يستخدم في مرحلة الترقيد ، و يتم ذلك بعد ايداع الاموال في البنوك ،فإذا تم سؤاله عن مصدر هذه الاموال فانه يبرز عقد الاقتراض من البنك كمصدر لهذه الاموال[2] .

2-بنوك الانترنت :

قامت معظم بنوك العالم بإنشاء مواقع لها على شبكات الانترنت لتقديم خدماتها المصرفية و اصبحت تتنافس فيما بينها على ذلك ، و التي اصبحت مرتعا لغاسلي الاموال فهي تختصر لهم مرحلتي الترقيد و الدمج بسهولة و امان و يستطيعون تدوير اموالهم في العالم .

---

[1]دكتور يوسف صبح "تبييض الاموال و السرية المصرفي الفساد اصل العلة " لبنان ،مكتبة صادر ناشرون ش م : 2001،ص 62.

[2]ملخص ابراهيم المبارك ، "غسيل الاموال ، التحريم و المكافحة "، دمشق ، مؤسسة النوري للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى 2003 ،ص35،36.

3-الخدمات البنكية الخاصة :

و هي بنوك خاصة تقدم خدمات بنكية خاصة للعملاء الاثرياء ، و استطاعت جمع الكثير من الاموال و بأقل عدد ممكن من العملاء التي تقدم لهم حزم مربحة من الخدمات المصرفية.

4-الاعتماد المستندي :

ينشأ الاعتماد المستندي عن عقد بيع دولي بين بائع و مشتري ، و تقوم البنوك بتنظيم العلاقة بين الفريقين بواسطة فتح الاعتماد المستندي بحيث يضمن البائع ثمن البضاعة و يضمن المشتري شحن البضاعة مقابل المستندات التي تقدم الى البنك ، يستخدم الاعتماد المستندي لغسيل الاموال غير المشروعة ، ويكون ذلك عن طريق الاتفاق بين البائع (المصدر) و المشتري(المستورد)[1].

5- بطاقات الائتمان:

نظرا للتطور الكبير في وسائل التكنولوجيا و منها الحاسب الالكتروني ، والذي يستخدم في البنوك بشكل واسع، فقد ادخلت طرق وفاء جديدة كبديل لبعض الاوراق التجارية و منها بطاقات الائتمان ، و يمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الاموال الغير مشروعة [2].

6-اجهزة الصراف الالي :

هي اجهزة الية تستخدم لتنفيذ العمليات المصرفية باستخدام البطاقات الممغنطة من خلال قارئ الجهاز الذي يحلل المعلومات الموجودة على الشريط الممغنط للبطاقة.

7-التحويل البرقي للأموال:

تستخدم انظمة برقية مختلفة في غسيل الاموال و تحاول العصابات البحث عن ثغرات فيها لاستغلالها و هي:

- نظام(fed wire)(federal reserve board) و هو نظام يستخدم في الولايات المتحدة الامريكية .

[1]محمود محمد سفيان ، مرجع سابق ص 48.
[2]بيار اميل طوبيا ، ابحاث في القانون المصرفي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ، الطبعة الاولى 1999،ص99.

نظام (ships) (cleaning house enter Bank payements) هو نظام تعود ملكيته للقطاع الخاص في الولايات المتحدة الامريكية[1] .

نظام (swift)

(society for Worldwide Interbank Financial télécommunication

مقره بلجيكا .

-نظام الحوالات السريع western union هو نظام امريكي يستخدم لإرسال و استقبال الاموال في معظم دول العالم [2].

8- محلات الصرافة السرية (السوق السوداء) و المؤسسات الغير مصرفية:

تتعامل هاته المحلات للصرافة و المؤسسات الغير مصرفية في معظم دول العالم بالعملات الاجنبية ، و من الوسائل الحديثة لغسيل الاموال و التي يستخدمها تجار المخدرات الكولومبيون و المتعلقة بالسوق السوداء للبيزو[3].

9-التأجير التمويلي :

ان عمليات التأجير التمويلي بمفهومها الواسع هي عقود يسمح المؤجر بموجبها للمستأجر باستعمال معدات او تجهيزات خاصة مقابل التزام المؤجر باستئجار بدلات متتالية خلال مدة العقد ،و تستخدم هذه الوسيلة في غسيل الاموال الغير مشروعة من خلال قيام غاسل الاموال بشراء عقار غيره و بموجب عقد تأجير تمويلي او عقد يحصل على قرض من احد البنوك لتمويل ذلك[4].

10-البطاقات الذكية:

عبارة عن بطاقة تشبه بطاقة الائتمان لكن الفارق بينهما هو ان الاموال يدفعها العميل للبنك و تخزن على القرص الممغنط للبطاقة لتصبح مجرد رقم .

[1]محمود محمد سفيان ، مرجع سابق ،ص52.
[2]موقع الحوالات السريع www.westernunion.com
[3]محمود محمد سفيان ، نفس مرجع ، ص56.
[4]مروان عوض"العملات الاجنبية ،الاستثمار و التمويل" الاردن ، معهد الدراسات المصرفية 1998 ، ص369.

11-التحويل المصرفي العادي و الشيكات المصرفية:

تستخدم هذه الطريقة في المرحلة الاولى (الايداع) و يتم تحويل الاموال النقدية الى شيكات مصرفية او حوالات .

12- الغش و الاحتيال في البنوك:

ظاهرة الغش و الاحتيال لا تقتصر على القطاع المصرفي فحسب ، ولكنها توجد في اغلب النشاطات الاقتصادية ،غير ان هذه الظاهرة تكتسب اهمية خاصة لأنها اذا تفشت في القطاع المصرفي ترتبت اثار سيئة على الثقة بها ، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني لان البنك يتاجر بأموال المودعين ، و افلاسه يؤدي الى افلاس سلسلة من التجار[1] .

المطلب الثاني :التكنولوجيا المصرفية .

يعتبر التقدم التكنولوجي من اهم العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية و التطور المصرفي من حيث عمليات التحرير المالي و ازالة القيود و المنافسة

1-*تعريف التكنولوجيا في المجال المصرفي:*

التكنولوجيا هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات و معدات و عمليات و خدمات مصرفية جديدة و محسنة وعلى ذلك يقدم مصطلح في المجال المصرفي ضمن مجالين الاول هو التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية و الادارة و المعلومات و التسويق المصرفي و الثاني هو التكنولوجيا الثقيلة و تشمل الالات و المعدات المصرفية [2].

2-*انواع التكنولوجيا:*

يمكن تصنيف التكنولوجيا و علاقاتها بالمزايا التنافسية في اربع انواع رئيسية هي:

[1]محمد محمود سفيان ، مرجع سابق ، ص61.
[2]مجلة الاقتصاد الجديدة العدد 6ماي2012، توبين علي ، المركز الجامعي خميس مليانة،205ص. alitoubine@yahoo.fr

أ–تكنولوجيا الاساس :

وهي التكنولوجيا المتوفرة لدى جميع العاملين في القطاع و هذا النوع من التكنولوجيا لا يوفر اي ميزة تنافسية.

ب–تكنولوجيا التميز:

و هي عبارة عن ذلك النوع من التكنولوجيا و التي تعطي مستخدمها مزايا تنافسية على الاخرين سواء من حيث الجودة او السعر .

ج–تكنولوجيا المستقبل:

وهي تكنولوجيا لم تخرج بعد من معامل الاختبار و بهذا فهي في مرحلة التجريب و هي تشكل فقرات في مجال المعرفة العلمية [1].

المطلب الثالث : الاندماجات المصرفية

مع تسارع وتيرة العولمة و التحرر المالي في الاسواق المالية اصبحت ظاهرة الاندماج بين البنوك و المؤسسات المالية المثيرة للانتباه ، خاصة لكونها قد تعاظمت مؤخرا الى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر و لغة عالم اليوم ، كما انها باتت مطلبا ملحا من جانب كثير من المنظمين و المتعاملين في اسواق المال ، اذ تشهد الاسواق المصرفية الدولية عمليات اندماج كثيرة و بأحجام كبيرة .

الفرع الاول : مفهوم الاندماج المصرفي.

هناك العديد من التعاريف للاندماج تختلف زاوية النظر اليه و فيما يلي اهم التعاريف :

*الاندماج هو اتفاق بين مصرفين او اكثر و ذوبانهما اداريا في كيان مصرفي واحد حيث يصبح الكيان الجديد ذو قدرة عالية و فعالية كبيرة لتحقيق احلام لا يمكن ان تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد[2] .

[1] مجلة الاقتصاد الجديدة ، مرجع سابق ، ص251.

[2] مطاي عبد القادر " الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطور و عصرنة النظام المصرفي "،ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد السابع جوان 2010 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و المالية و علوم التسيير ، ص111.

*الاندماج هو عملية مصرفية تكاملية ادارية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن ذوبان بنكين معا عن طريق الاندماج المكون من كيانين متقاربين و متفقين في الحصول على منافع اكبر لكليهما بعد الاندماج ، حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة اعلى و فعالية اكبر على تحقيق اهداف كان لا يمكن ان تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي [1].

الفرع الثاني: انواع الاندماج المصرفي

1–*الاندماج من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة*: ينقسم الاندماج طبقا لهذا المعيار الى ثلاثة انواع:

أ–الاندماج الأفقي: يعني الاندماج بين شركات او بنوك تزاول نفس النشاط اي يكون غرضها الرئيسي واضح كان يتم الاندماج بين بنكين او اكثر[2].

ب–الاندماج الرأسي : هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و البنك الرئيسي في المدن الكبرى بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة امتداد للبنك الكبير .

ج– الاندماج المختلط : هو الاندماج الذي يتم بين بنكين او اكثر يعملان في انشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها .

2–***من حيث العلاقات بين اطراف عملية الدمج***: ينقسم الاندماج وفق هذا المعيار الى ثلاثة انواع و هي:

أ–الاندماج الطوعي: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين، هو البنك الدامج و البنك المندمج وجود اعتراض من قبل مجلس الادارة لكل بنك و من ثم يقوم البنك الدامج بشراء اسهم البنك المندمج او القيام بشراء اصوله [3].

---

[1] عمار عمر ، محمود الهنداوي " اقتصاديات الاندماج و بنوك القطاع العام التجارية المصرية "، رسالة ماجيستير في الاقتصاد (غير منشورة) جامعة زقازيق 2004،ص03.

[2] فوزية احمد عبد الحميد سعيد ، جدوى الاندماج المصرفي ، حالة المصارف الاسلامية في مصر ، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشور) ، جامعة القاهرة 2006، ص5.

[3] "عمليات الدمج و الاستحواذ المصرفي و اثرها على قطاع المصرفي و الاقتصاد القومي "–اوراق بنك مصر البحثية ، العدد05سنة 1999،ص21.

ب–الاندماج القسري :هو الاندماج الذي يتم بين البنكين احدهما بنك متعثر و اخر بنك ناجح و تلجا السلطات النقدية لهذا النوع بغرض المحافظة على اموال مودعي البنك المتعثر و كذلك لعدم تعرضه للإفلاس[1].

ج–الاندماج العدائي: هو الاندماج الناتج عن المحاولات العديدة و المتعددة لاحد البنوك للاستيلاء على اسهم احد البنوك الاخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة ادارة البنك المستهدف من عدمه وغالبا ضد رغبته ، من خلال عرض سفر مغري للمساهمين او عن طرق شراء الاسهم من البورصة مباشرة.

3–*الاندماج المصرفي بمعايير اخرى* : تتمثل انواع الاندماج وفق معايير و شواهد اخرى علمية فيما يلي:

أ–الاندماج بالابتلاع التدريجي: و يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك اخر تدريجيا من خلال شراء فرع او فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه ، ثم بعد فترة يتم شراء فرع اخر و هكذا ، الى ان يتم شراء كافة الفروع و الوحدات الخاصة بهذا البنك و يتم ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية او المحلية .

ب–الاندماج التفاضلي: و هو دمج يتم بين مؤسسات متنوعة يضمها كيان واحد و هو اندماج قائم على الامتداد و التوسع و الازدياد و الحجم ، قائم على ابتلاع الاخرين ، و اساس الاندماج التفاضلي انه قائم على التكامل و التنوع و الامتداد و التوسع و النمو و التزايد .

د– الاندماج بالامتصاص الاستيعابي : من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الاوراق المالية و عمليات الائتمانية وعمليات توريق الديون و المشتقات المصرفية و يتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي .

ي–الاندماج بالضم : و يقوم على مجلس الادارة موحد لبنكين معا على ان يعمل الكيان المصرفي الجديد اسمهما معا .

هـ– الاندماج بالمزج : من خلال احداث مزيج متفاءل بين بنكين او اكثر ليخرج لنا كيان مصرفي جديد و هو خليط بين البنكين او البنوك المندمجة و بالتالي فان البنك الجديد يحمل اسم جديد و علامة تجارية جديدة .

[1]مطاي عبد القادر، مرجع سابق ،ص112.

ملخص الفصل:

ظهرت البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية حيث يتخصص كل بنك في وظائف معينة مشكلا بذلك جهاز مصرفي متكون اساسا من البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) و الذي يعلو قمة الهرم و تليه الخزينة العمومية و البنوك العمومية و الخاصة،كان الهدف من هذا الفصل التعرف على النظام المصرفي مرورا بإنشائه و اهميتة وكذلك وظائفه ، و البحث في التحديات المعاصرة التي تواجه الم ظومة البنكية و اثرها سواء كانت ايجابية ام سلبية كتوسع ظاهرة غسيل الاموال و ظاهرة الاندماج المصرفي.

الفصل الثاني

تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

مع ظهور ظاهرة العولمة في جميع المجالات و خاصة الاقتصادية منها اصبح لابد من اتباع مسارها و خاصة من قبل البنوك ، و من اجل مواكبة هذه التطورات كان لابد من اجراء العديد من التغيرات على مستوى النظام المصرفي ، و النظام المصرفي الجزائري احد الانظمة التي مستها هذه التغيرات قبل و بعد الاستقلال ، و شهدت اصلاحات منذ الثمانينات الى يومنا هذا، و خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي الم بمعظم الثغرات و ذلك من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في الانظمة المصرفية العالمية ، و في هذا الفصل نعرض اهم المحطات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ، و علية تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الاول : الجهاز المصرفي الجزائري و خصائصه.

المبحث الثاني : اهم اصلاحات النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الاول : الجهاز المصرفي الجزائري و خصائصه

تأثرت الجزائر ككل بلد محتل بالواقع الاستعماري في اقتصادها الذي كان يتميز بالازدواجية ، حيث ينقسم الى قطاع عصري و اخر تقليدي و كان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج ، و يعود انشاء النظام المصرفي الجزائري الى القرن التاسع عشر ، و كان مستنسخا من النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحه المالية ، فكل البنوك الموجودة في الجزائر آنذاك عبارة عن فروع البنوك الفرنسية خاصة او عامة او مختلطة ، و لكن بعد الاستقلال بذلت السلطات الجزائرية جهود جبارة لبناء نظام مصرفي يمول الاقتصاد الوطني و يعمل على التنمية .

المطلب الاول : التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بمرحلتين و كانت الاولى خلال فترة الاحتلال الفرنسي و الثانية بع الاستقلال .

الفرع الاول : المؤسسات المصرفية و المالية خلال فترة الاحتلال

كان يتكون القطاع المصرفي اثناء فترة الاحتلال من بنك الجزائر ، بنوك تجارية بنوك الاعمال و هياكل خاصة بالقرض الفلاحي و صندوق المعدات و التنمية الجزائرية (CEDA)

1-بنك الجزائر : تم انشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 4اوت1951

تحت شكل مؤسسة خاصة و لكن مع سلطة مراقبة الاصدار النقدي و تعيين المدير ، و تم تأميم هذا البنك سنة 1946 و من هذا التاريخ اصبح بنك الجزائر و تونس ، و تمثلت وظائفه من الاصدار الى تحديد معدلات الفائدة و الخصم و تحديد سقف اعادة الخصم و مراقبة عمليات البنوك[1].

و انشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16جانفي1947 ، و لكن هاتين الهيئتين لم تعملا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي لان النظام كان تابع كله لفرنسا و ان البنوك الموجودة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة بفرنسا .

[1]عبد الرحمان بلحفصي ، محاضرات في الاقتصاد المصرفي ،(محاضرات غير منشورة) ، جامعة سطيف ،1989ص16.

2-البنوك التجارية:

ان اغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل البنوك الرئيسية الفرنسية و هي :

- القرض العقاري للجزائر و تونس CFAT سنة 1880.
- القرض الصناعي و التجاري CIC.
- البنك الوطني للتجارة و الصناعة BNCIA.
- القرض الليوني CL و يدعى قرض الشمال في الجزائر ووهران .
- الصندوق الجزائري للقرض و البنك CACB 1877.
- شركة مرسيليا للقرض SMC.
- بنك بركليز المحدود BBL.
- قرض الشمال CN.
- الشركة العامة SG سنة 1914.

3- بنوك الاعمال :

- البنك الصناعي لشمال افريقيا (BIAN) سنة 1911.
- بنك باريس و الاراضي المنخفضة BPPB.

4-المؤسسات التعاضدية :

و تضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي و هي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري ، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة ،و التي عرفت نفس التطور في فرنسا [1]، و يتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية CABP من الصندوق المركزي و ثلاث بنوك محلية ، اما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي CACAM التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الاجل القصير وهناك القرض الفندقي .

[1]عبد الرحمان بلحفصي ، مرجع سابق ، ص17.

5-*المؤسسات العامة و الشبه عامة :* و تخضع للخزينة و تضم مؤسسات فرعية و اخرى محلية ، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني ، القرض العقاري ، صندوق الودائع و الآمنات CNMEاما المؤسسات المحلية فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) و التنمية بالجزائرCEDA و الذي اصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري CAD ثم تحول الى البنك الجزائري للتنمية BAD و الذي اسس في سنة 1959 و كلف بتعبئة الاموال العمة لتغطية القروض الاساسية و تخصيصها لبرامج التنمية و أنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة .

6-*الشبكة التقليدية*: و تهتم بتمويل القطاع التقليدي و يوجد نوعان من المؤسسات،

الفئة الاولى تهتم بتمويل القطاع الفلاحي و اخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي .

أ-القرض الفلاحيCA :مثل الشركات الفلاحية للاحتياط SAP على شكل تعاونيات ووظيفتها القروض القصيرة او المتوسطة و كذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات و لوازم البذور.

ب-القرض البلدي: CM و هدفه تقديم قروض استهلاكية و قروض خاصة بالقطاع الحرفي و قرض الخدمات البسيطة[1] .والجدول التالي يوضح هيكل الشبكة المصرفية قبل الاستقلال

[1]بلحنيش عبد الرحمان ، محاضرات مقياس النظام الجزائري جامعة البويرة (2021/2020).

الجدول رقم 01: هيكل الشبكة المصرفية للجزائر قبل الاستقلال

جدول 1:هيكل الشبكة المصرفية للجزائر قبل الاستقلال.

طبيعة البنك	عدد البنوك
بنك الجزائر (صفة البنك المركزي)	1
بنك التنمية (صندوق لتنمية الجزائر)	1
بنوك الاعمال	3
مؤسسة اعادة الخصم (شركة باريسية)	1
بنوك الائتمان الشعبي	1
البنوك التجارية	11
المنشات العامة و الشبه عامة	4

المصدر: بلحنيش عبد الرحمان ، محاضرات مقياس النظام الجزائري جامعة البويرة (2021/2020).

الفرع الثاني: تطور المؤسسات المصرفية بعد الاستقلال

اتخذت الجزائر عدة اجراءات لاسترجاع سيادتها و كامل حقوقها و من بين هذه الاجراءات انشاء الهياكل الضرورية لذلك كما هو مبين فيما يلي :

1-*الخزينة العامة* : عقب الاستقلال مباشرة تمثلت الخطوة الولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية و الخزينة الجزائرية ، و من جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في 08اوت 1962 ، و التي اخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة ، زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي و قروض التجهيز الممنوحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا نظرا لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة[1].

[1]القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 1 ، الجزائر ، 2008،ص66.

2-البنك المركزي الجزائري *BCA*: يعتبر البنك المركزي اول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة و قد كان في 13ديسمبر1963، بين تأسيسه رغبة الجزائر في اظهار ارادتها على قطع اي عهد مع الاستعمار و ابراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها و استقلالها و اوكلت البنك المركزي كل المهام التي تخص بها البنوك المركزية في كل دول العالم فهو المسئول عن اصدار النقود و تحديد معدل اعادة الخصم و كيفيات استعماله ، و يعتبر البنك المركزي حسب قانون تأسيسه بنك البنوك و يجعله ذلك مسئولا عن السياسات النقدية و القرضية كما يعتبر ايضا بنك الحوكمة و يحتم عليه ذلك ان يقدم تسهيلاته لها بواسطة اعطاء تسبيقات للخزينة او اعادة خصم سندات مكفولة من طرفها[1].

3-*الصندوق الجزائري للتنمية CAD*: تم تأسيس هذا الصندوق بموجب القانون 63-165 بتاريخ 1963/05/07 و الحقت به اربع مؤسسات مصرفية كانت تتعامل في الائتمان متوسط الاجل و هي : القرض العقاري ، القرض الوطني ، صندوق صفقات الدولة و مؤسسة مصرفية واحدة متخصصة في الائتمان طويل الاجل هو صندوق تجهيز و تنمية الجزائر ،و لقد وضع الصندوق مباشرة تحت وصاية وزارة المالية و كلف بتمويل الاستثمارات المبرمجة في اطار المخططات التنموية الى جانب تمويل الشركات الوطنية التي تأسست في نهاية الستينات[2] .

4-*الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP*: تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط 10اوت1964 بموجب القانون رقم 27/64 تتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الافراد في مرحلة اولى بتمويل السكن اضافة الى انشطة تمويلية اخرى ، في هذا الميدان الاخير يقوم الصندوق اساسا بتمويل ثلاث انواع من العمليات :تمويل البناء و الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية و في اطار هذه العمليات الاخيرة يمكن للصندوق ان يقوم بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العامة[3].

---

[1]الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الاولى ، الجزائر ،2013،ص330.

[2]بعلي حسني مبارك "امكانيات رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية "،رسالة ماجيستار في علوم التسيير ،غير منشورة ، جامعة قسنطينة 2012/2011،ص62.

[3]طاهر لطرش ، نفس المرجع ،ص332.

5-*البنك الوطني الجزائري BNA* :تأسس بالمرسوم 66/178 الصادر في 13جوان1966 و هو عبارة عن بنك الودائع و يقوم بتمويل القطاع الزراعي اضافة الى كونه بنك تجاري ، و من اهم وظائف المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي ووظيفته كبنك تجاري تتمحور في تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان قصير و متوسط الاجل كتقديم تسهيلات على الصندوق و السحب على المكشوف و الخصم و الاعتمادات المستندية اضافة الى انه ينشط في الميدان الصناعي و التجاري و في ميادين الاسكان و عمليات التمويل للتجارة الخارجية [1].

6- *القرض الشعبي الجزائري CPA*: تأسيس بموجب الامر رقم 72/67 الصادر في 14ماي1967 براس مال قدره 15 مليون دولار كبنك ودائع هدفه تمويل الحرفيين من المقاولين و قطاع السياحة و التعاونيات الغير زراعية في ميدان الانتاج ، التوزيع و المتاجرة بصفة عامة المنشات الصغيرة و المتوسطة كممول ايضا القروض الاستهلاكية[2].

7- *البنك الخارجي الجزائري BEA*: *تاسس* البنك الخارجي الجزائري في اول اكتوبر 1967 بموجب الامر رقم 204/67 ليصبح ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي و تم اشاؤه على انقاض خمسة بنوك اجنبية و هي : القرض الليوني ، الشركة العامة ، قرض الشمال ، البنك الصناعي للجزائر الوسطى و بنك بار كلير .

8- *بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:*

تأسس بنك الفلاحة و التنمية في 13/مارس/1982 بمقتضى مرسوم رقم 206/82 و قد كان تأسيسه نتيجة لعملية هيكلة البنك الوطني الجزائري ، يؤدي بنك الفلاحة و التنمية الريفية مهام البنوك التجارية حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت تجارية او لأجل كما يمثل في نفس الوقت بنك تنمية باعتباره يستطيع ان يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الاجل هدفها تكوين راس مال ثابت[3].

[1]نواورة خديجة ، مرجع سابق ، ص55.

[2]نواورة خديجة ، نفس المرجع ، ص56.

[3]الطاهر لطرش ، مرجع سابق ص334.

9-*بنك التنمية المحلية* ***BDL***:

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 افريل 1985 يعتبر اخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الاصلاحات و ذلك على اثر اعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ، يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع و يقوم ايضا بمنح العروض لأصحاب الجماعات و الهيئات العامة المحلية [1] .

المطلب الثاني: مميزات الجهاز المصرفي الجزائري

خصائص النظام المصرفي الجزائري تتلخص فيما يلي :

- ملكية النظام البنكي تعود بالكامل الى الدولة .
- يهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقا لسياستها التنموية.
- انه جهاز قائم على تركز عدد محدود من البنوك تتولى العمليات المصرفية.
- جهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي التراب الوطني.
- تعظم دور الخزينة و هيمنتها على النظام البنكي ، فهي تعتبر السبب الاول في دفع البنك المركزي الى اصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي ،كما تتكفل بتوزيع القرض و بذلك تهميش دور النظام البنكي و اصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار و توزيع القرض و رسم السياسة الإقراضية .
- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة بمعنى ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي.
- خضوع الاستفادة من القرض الى عملية التوطين المسبق و الوحيد.
- النظام البنكي هو ذو مستوى واحد [2].

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق، ص334.

[2] لطاهر لطرش ، مرجع سابق ،ص ص184، 185.

المطلب الثالث : النظام المصرفي في الجزائر في ظل اتفاقية بازل

الفرع الاول : معيار اتفاقية بازل "2" لقياس كفاية راس المال لعام 1999

أ-ملامح اتفاقية بازل "2":

في عام 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات اولية لإطار جديد لقياس الملاءة البنكية لكفاية راس المال يحل محل اتفاقية 1988 ، و تدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار و بشكل اكثر دقة و شمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف ، و في يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات اكثر تحديدا او تفصيلا حول الاطار الجديد لمعدل الملاءة البنكية ، و جاء الاطار الجديد ليعزز متطلبات الحد الادنى لراس المال .

و يعتبر اتفاق بازل "2" اكثر تعقيدا من اتفاق بازل "1" و ذلك لأسباب متعددة احدها هو ان تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور و زيادة الادوات المالية الجديدة و الاستراتيجيات الخاصة بها يعتبر امرا معقدا و السبب الاخر هو ان موجودات التطوير و التعديلات التي نتجت عن اتفاق بازل "2" اصبحت لها اهداف متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تطوير طرق قياس و ادارة المخاطر البنكية .
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم راس المال المطلوب و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تطوير التفاهم و الحوار بين مسئولي البنك و السلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس و ادارة المخاطر و العلاقة بين حجم راس المال و المخاطر .
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك و يجب ان تتاح المعلومات الكافية و في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك ، حيث انهم يشاركون البنك المخاطر التي يتعرض لها[1].

ب-مبررات الاطار الجديد لكفاية راس المال :

1- عدم مراعات النظام الحالي لمقررات بازل 1988 لدى تحديد اوزان المخاطر، اختلاف درجة التصنيف بين مدين و اخر ؛

[1] مالك الاخضر ،بعلة الطاهر ، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل"2" و تحديات تطبيق بازل "3" ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، ص 307.

2- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على اساس كونها OECDاو-NON OECD؛

3- تحسين الاساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس و ادارة المخاطر ؛

4- توفر ادوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية .

5- ظهور مخاطر جديدة مثل :

- مخاطر تقلبات اسعار الفائدة بالنسبة للأصول و الالتزامات و العمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الاجل BANKING BOOK.
- مخاطر اخرى مثل مخاطر التشغيلOPERATIONAL RISK [1].

*وفي ضوء ما تقدم لقد قامت لجنة بازل خلال الفترة من يونيو عام 1999 و حتى يونيو 2004 بإصدار العديد من التوصيات و تم اصدار الوثيقة في صورتها النهائية في يونيو 2004 ليطلق عليها بازل "2" و قد اعطت للبنوك و المؤسسات المالية فترة توقيف اوضاع حتى نهاية عام 2006 ليتم بدء العمل بها اعتبارا من بداية عام 2004 هذا و قد تمثلت المقترحات الجديدة و التي اطلقت عليها متطلبات بازل "2" في توسيع قاعدة كفاية راس المال .

[1] مالك الخضر ،بعلة الطاهر ، مرجع سابق ، ص 308.

ج- *المحاور الاساسية لاتفاقية بازل "2" :*

لقد تضمنت اتفاقية بازل "2" ثلاث محاور مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) :المحاور الاساسية لاتفاقية بازل "2"

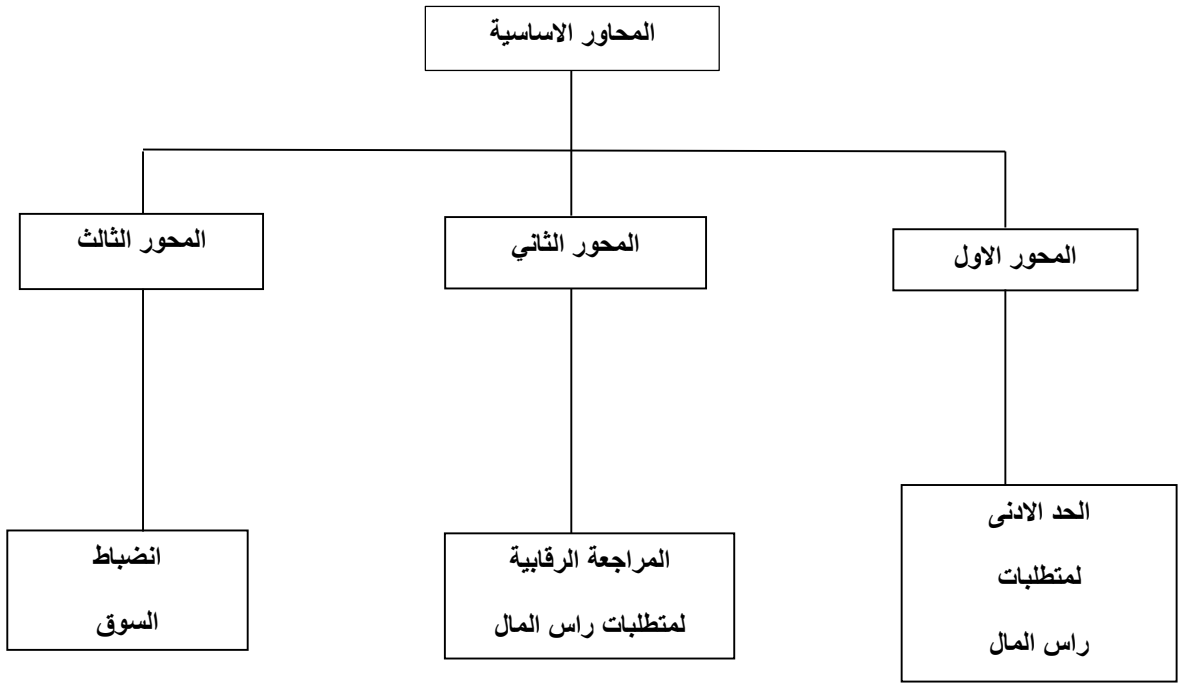

La source : Gilbert ISSARD conseil, l'essentiel du nouvel accord de bale ,2004,.www.issard.com

الشكل 1 المحاور الاساسية لاتفاقية بازل"2"

1-المتطلبات الدنيا لراس المال :

يغطي هذا المحور مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل مع تطبيق مناهج و اساليب متنوعة لتقدير اوزان المخاطر [1]، و يغطي هذا المحور ملامح هامة جديدة لم يسبق تغطيتها في اتفاقية بازل "1" مثل مخاطر السوق و لقد ادخلت اتفاقية بازل "2" ثلاثة اساليب لقياس مخاطر الائتمان كما يظهر فيما يلي :

أ-مخاطر الائتمان تقاس بوساطة :

- الاسلوب المعياري .
- اسلوب التصنيف الداخلي الاساسي .
- اسلوب التصنيف الداخلي المتقدم .

ب-مخاطر السوق تقاس بواسطة:

- الاسلوب المعياري .
- اسلوب النماذج الداخلية .

ج-مخاطر التشغيل تقاس بواسطة :

- الاسلوب المصادر .
- اسلوب المؤشر الاساسي .
- اسلوب القياس المتقدم.

2-*عمليات المراجعة الرقابية*:الهدف من عملية المراجعة الرقابية ليس فقط ضمان كفاية راس المال للبنوك لمواجهة جميع المخاطر، و لكن ايضا لتشجيع البنوك على تطوير و استخدام افضل اساليب ادارة المخاطر[2] ، حددت اللجنة اربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية:

[1] مالك الاخضر،بعلة الطاهر مرجع سابق ،ص309.

[2] Basel Committee On Banking Supervision Pillar 2–Supervisory Review Process 2001 p03

- يجب ان يكون لدى البنوك نظام تقويم داخلي لكفاية راس المال و ذلك بالنسبة للمخاطر،وان يكون لديها استراتيجة للمحافظة على مستويات راس المال[1] .

- يجب ان تقوم السلطات الرقابية بمراجعة و تقويم الاستراتيجية و ضمان امتثالها لنسب راس المال التنظيمي .

- يجب على السلطات الرقابية توقع ان تقوم البنوك بعمل فوق نسب الحد الادنى لراس المال التنظيمي ، و ان يكون لديها القدرة على الزام البنوك بالاحتفاظ براس مال اعلى من الحد الادنى .

- يجب على السلطات الرقابية ان تتدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض راس المال عن الحد الادنى المطلوب ، و الزام البنوك باتخاذ اجراءات تصحيحية اذا لم تتم المحافظة على هذا الاخير .

3-ضبط نظام السوق :

ان البنوك في العديد من القطاعات لابد ان تعاني من ضرورة الاستجابة الى متطلبات الكشف عن المعلومات على نحو دائم و احيانا يرد ذكر تحدي او عائق اخر يتعلق بالموارد الاضافية الذي يحتاج كل من المراقبين و البنوك الى تخصيصها للتأكد من ان المعلومات و البيانات المعلن عنها دقيقة و كافية [2].

يعتبر انضباط السوق من اهم متطلبات بازل و هي بمثابة الدعامة الثانية لها ، الغرض منها هو تكملة الدعامتين الاولى و الثانية حيث لا داع لوجود الضوابط الخاصة لهاتين الدعامتين بدون طمأنة جمهور المستفيدين ، لذلك فان الدعامة الثالثة ليست الا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية راس المال[3] .

الفرع الثاني : معيار اتفاقية بازل "3" .

تطمح لجنة بازل "3" الجديدة التي طورتها لجنة بازل الرقابية المصرفية لى تعزيز صلابة الانظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الازمة المالية العالمية عنها حيث تطرح معايير جديدة لراس المال و المديونية و السيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التفاعل مع الضغوط الاقتصادية و المالية و تحسين ادارة المخاطر و زيادة الشفافية و ستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي و النمو على المدى الطويل .

[1] Hamza Fekir, Présentation du nouvel accord de bale sur les fond propres revue management , France, 2005,p17.

[2] نبيل حداش، دليلك الى التطبيق العلمي لبازل"2" في المصارف ، الجزء الثالث ،2005،ص302.

[3] مالك الاخضر ، بعلة الطاهر ، مرجع سابق ،ص 309.

أ-اصلاحات لجنة بازل "3":

بالاقتباس من المجلس الرسمي للجنة بازل للإشراف المصرفي فان الهدف من الاصلاح هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي و المالي أي كان مصدره ما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي و عادة ما تصور الابتكارات معايير اكثر من تلك المكتسبة تحت بازل "2".[1]

-الزام البنوك بالاحتفاظ بقدرة من راس المال الممتاز يعرف باسم راس مال اساسي هو مستوى الاول و يتألف من راس المال المدفوع و الارباح المحتفظة بها و يعادل على الاقل من اصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة النسبة الحالية المقدرة % 4.5 ، وفق اتفاقية بازل "2" .2% .

-تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من اسهم عادية و يعادل 25% من الاصول اي ان البنوك يجب ان تزيد كمية راس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات .

المستقبلية الى ثلاث اضعاف المبلغ ليبلغ نسبة 7% و في حالة انخفاض نسبة المكافآت المالية لموظفيها و رغم الصرامة في المعايير الجديدة الى ان المدة الزمنية في تطبيق هذه المعايير و التي قد تصل الى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

-بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياط لمواجهة الاثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و 2.5% من راس المال الاساسي و حقوق المساهمين مع توافر حد ادنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان من 4% الى 6%و عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية راس المال[2] ، و من المفترض ان يبدا العمل تدريجيا بهذه الاجراءات اعتبارا من يناير 2013 وصولا الى بداية العمل بها في عام 2015 و تنفذها بشكل نهائي عام 2019 ، تشمل هذه الحزمة من الاصلاحات ايضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة مازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول المجموعة العشرين حيث يستعين على البنوك تقديم ادوات اكبر لسيولة مكونة من اصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

[1] https://alshahid.net/index.php?option=com-content&view=article.
[2] https://www.alanba.com/areconomy-news/349118/25-12-2012

في مارس 2011 فوضت اللجنة مجموعة المبادئ الاساسية بتنقيح المبادئ الاساسية وتحديثها و قد سعت اللجنة اثناء قيامها بالتنقيح الى تحقيق التوازن المناسب بين الحاجة لتحسين جودة الرقابة السليمة من جهة ، و المحافظة على مرونة هذه المبادئ او قابليتها للتطبيق عالميا من جهة اخرى و نتيجة لهذا التنقيح ، فقد ارتفع عدد المبادئ من 25 الى 29 مبدأ [1]

الجدول رقم (2) : الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل "3"

جدول 2:الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل "3"

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرافعة المالية	فترة تقييم 2013/01/01 _ 2017/1/1 الكشف ابتداء من 2015/1/1					الترحيل الى العمود الاول	
الحد لادنى لنسبة راس المال الاحتياطي من حقوق المساهمين	3,50%	4%	4,50%	4,50%	4,50%	4,50%	4,50%
نسبة راس المال الاحتياطي (الاضافي)				0,63%	1,25%	1,88%	2,50%
الحد الادنى لحقوق المساهمين ، راس مال احتياطي	3,50%	4%	4,50%	5,13%	5,75%	6,38%	7%
الحد الادنى من الشريحة الاولى TIER1	4,50%	5,50%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الادنى الاجمالي لراس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الادنى الاجمالي لراس المال راس المال الاحتياطي	8%	8%	8%	8,63%	9,25%	9,88%	10,50%

Source :WE PUT THE BANKING INTO BUSINESS INTELLIGENCE, Basel III – An easy tounderstand Summary, www.icreate.

[1] Committe de bale sur le contrôle bancaire principes efficace (2012). « www.bis.org »

ب-المحاور الاساسية لاتفاقية بازل "3" :

جاءت اتفاقية بازل "3" في شكل محاور اساسية ، تأمل من خلالها اللجنة محاولة التأثير الايجابي على النظام البنكي العلمي و معالجة الثغرات الموجودة في الاتفاقية الثانية :

المحور الاول : ينص هذا المحور على تحسين نوعية و بنية و شفافية راس مال البنوك و تجعل مفهوم راس المال مقتصرا على راس المال المكتتب به و الارباح الغير موزعة من جهة اخرى مضافا اليها ادوات راس المال الغير مشروطة بعوائد و الغير مقيدة بتاريخ الاستحقاق اي الادوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، ام راس المال المساند فقد يقتصر بدوره على ادوات راس المال المقيدة لخمس سنوات على الاقل و القابلة على تحمل الخسائر قبل الودائع او قبل اي مطلوبات للغير على المصرف و اسقطت بازل "3" كل ما عدى ذلك من مكونات راس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة [1].

المحور الثاني : تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقرضة المقابلة و الناشئة عن العمليات و المشتقات و تمويل سندات الدين و عمليات الريبو من خلال فرض متطلبات راس مال اضافية للمخاطر المذكورة و كذلك تغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم الاصول المالية على ضوء تقلبات اسعارها في السوق.

- **المحور الثالث**: تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي

(levrage ratio) و هي تهدف لوضع حد اقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي و هي نسبة بسيطة كما ان المخاطر التي لا تسند الى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات راس المال على اساس المخاطر و هي تقدم ضمانات اضافية في وجه نماذج المخاطر و معايير الخطأ و تعمل كمعيار اضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الاساسية .**المحور الرابع**: يهدف الى الحد من اتباع البنوك لسياسات اقراض مواكبة اكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو و الازدهار ، و تمنع ايام الركود الاقتصادي عن الاقراض فتعمق الركود الاقتصادي و تطيل مداه الزمني .

[1]زبير عياش ، اتفاقية بازل "3"كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي ،جامعة بسكرة،مجلة العلوم الانسانية ، العدد،31، 2013/30، ص455.

المحور الخامس: يهتم هذا المحور بمسالة السيولة و التي تبين اثناء الازمة العالمية الاخيرة مدى اهميتها لعمل النظام المالي و الاسواق بأكملها و من الواضح ان لجنة بازل لا ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة و تقترح اعتماد نسبتين الاولى هي نسبة تغطية السيولة LCR و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما ام النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة و طويلة الامد و الهدف منها ان يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[1].

[1]زبير عياش ،مرجع سابق ، ص456.

المبحث الثاني : اهم اصلاحات النظام المصرفي الجزائري .

تعتبر البنوك احد اهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في مختلف الدول ، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في توفير الموارد المالية اللازمة لدعم مشاريع التنمية ، لقد شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات العالمية مثل التقدم التكنلوجي و هذا بعد مروره بالعديد من الاصلاحات .

المطلب الاول : النظام المصرفي الجزائري في ضل قانون 10/90 .

بعد مرور النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل من الاصلاحات وصولا الى القوانين المصرفية لسنة 1986 حتى سنة 1988 لم تتماشى مع الوضعية الاقتصادية الجزائرية ، جاء بعد ذلك قانون النقد و القرض 10/90 بنص جديد يشمل الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي في 14/افريل /1990 .

1-*مبادئ قانون النقد و القرض:*

جاء قانون النقد و القرض بعدة مبادئ تتمثل في:

أ-الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط):

تبني هذا المبدأ يسمح بتحقيق مجموعة من الاهداف و هي :

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام [1].
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعماله بين المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدي و تنشيطه.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة و الخاصة .

ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض .

ب-الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة :

و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الاهداف التالية :

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة .

[1]الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 11- 2010،الطبعة السابعة،الجزائر ، ص196.

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية بشكل فعال.
- الحد من الاثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية.

ج–الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان (القرض):

بموجب هذا القانون ابعد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ،اصبح النظام المصرفي هو المسئول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية و ذلك لبلوغ الاهداف التالية :

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد [1].
- استعادة البنوك لوظيفتها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

اصبح توزيع القرض لا يخضع الى قواعد ادارية ، و انما يتركز اساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية .

د– انشاء سلطة وحيدة و مستقلة :

كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة على مستويات عديدة ، فكانت وزارة المالية تتحرك على اساس انها السلطة النقدية ، و الخزينة العمومية كانت تلجأ في غالب الاحيان الى البنك المركزي لتمويل عجزها ، و كذا البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكار امتياز اصدار النقود فصدر قانون 90-10 الذي جاء ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية ، حيث انه انشأ سلطة نقدية وحيدة و مستقلة ووضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد و القرض و جعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية و لكي يضمن التحكم في التسيير و تفادي التعارض بين الاهداف .

هـ–وضع نظام بنكي ذو مستويين :

لقد اعتمد قانون النقد و القرض مبدأ و ضع نظام بنكي على مستويين و يعني ذلك تمييز نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزع للقرض و بموجب هذا النظام اصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها و يتابع عملياتها ، كما اصبح بإمكانه ان يوظف مركزه كملجأ اخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك ، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي ، و كذلك فانه نتيجة تراس البنك

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق،ص197.

المركزي للنظام النقدي اصبح بإمكانه ان يحدد القواعد العمة للنشاط البنكي و معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة اهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية .

2-*اهداف قانون النقد و القرض* :

يهدف قانو النقد و القرض 90/ 10 ألصادر في 14 افريل 1990 الى تحقيق مايلي:

- وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي و المالي .
- رد الاعتبار للبنك المركزي(بنك البنوك) في تسيير شؤون النقد و القرض .
- اعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04،58،59 من القانون).
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود .
- تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة او اجنبية .
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام .
- الغاء مبدا تخصص البنوك و تحديد و توضيح النشاطات المنوط بالبنوك و الهيئات المالية .
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين .
- ايجاد مرونة في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك[1].

***الاصلاحات المصرفية من قبل قانون النقد و القرض 90-10:**

مضمون الاصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 90-10:

ان اصدار هذا القانون يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول الى اقتصاد السوق من اجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم ، حيث وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية ، و اعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة [2]، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية ، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال سقف لتسليف البنك المركزي

[1]الطاهر لطرش ، مرجع سابق،ص198.
[2]جازية حسيني ، "خوصصة البنوك في الجزائر-واقع وافاق" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2007-2008،ص107.

لتمويل العجز في الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها اجباريا كل سنة ، و كذا ارجاع ديون الخزينة العامة اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد 15 سنة و الغاء الاكتساب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العمومية و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من اداء هذه العمليات .

و من اهم النقاط و التدابير التي تضمنها قانون النقد و القرض :

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي اصبح يسمى بنك الجزائر و اعتباره سلطة نقدية مستقلة عن السلطات المالية تتولى ادارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد الى جانب اعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير و ادارة و مراقبة البنك .
- تعديد مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها .
- تفعيل دور السوق المصرفي في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني [1].

2-*الهيئات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10:*

أ- مجلس النقد و القرض : يعتبر انشاء مجلس النقد و القرض من العناصر الاساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10، بالنظر الى المهام التي اسندت اليه و الصلاحيات الواسعة التي منحت له فهو يؤدي دورين او وظيفتين : وظيفة ادارة بنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد وهو مشكل من :

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء و هم ثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الحكومة.

*كما يمكن لمجلس النقد و القرض ان يشكل من بين اعضائه لجانا استشارية[2].

وكلف مجلس النقد و القرض بالتسيير الاداري لبنك الجزائر كما يرخص بإجراء المصالحات و يحدد شروط توظيف الاموال الخاصة ببنك الجزائر و يحدد الشروط و الشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته

و يوقفها .

[1]بلعزوز بن علي ،كنوش عاشور، " دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية "، مداخلة مبرمة في اطار الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الافاق ، جامعة تلمسان ، يومي 29و30 اكتوبر 2004،ص08.

[2]بورمة هشام " النظام المصرفي الجزائري و امكانية الاندماج في العولمة المالية " رسالة ماجستير ، تخصص ادارة مالية ، غير منشورة ، جامعة 20اوت1955،سكيكدة ،2008-2009،ص34.

و بصفته سلطة نقدية يمارسها ضمن اطار هذا القانون ، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود، الخصم ،قبول السندات تحت نظام الامانة و رهن السندات العمة و الخاصة و عمليات لقاء معادن ثمينة و عملات اجنبية ، فتح او غلق غرف المقاصة بين البنوك [1].

ب–بنك الجزائر و الهيئات المسيرة له:

بموجب قانون النقد و القرض(90-10) اصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر و هو عبارة عن مؤسسة وطنية بشخصية معنوية و استقلال مالي[2].

تعود ملكيته بالكامل للدولة و يسير من طرف المحافظ و مجلس النقد و القرض.

ج–هيئات الرقابة :

و تتكون هذه الاخيرة مما يلي :

لجنة الرقابة المصرفية : تعرف باسم اللجنة المصرفية ، هي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والانظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية . و تتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا ، و قاضيان من المحكمة العليا و خبيرين يقترحهما وزير المالية و تقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على اساس الوثائق المسندة [3].

– مركزية المخاطر: في اطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة و قواعد السوق في العمل المصرفي ، و نظرا لحرية المنافسة بين البنوك تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي و خاصة المخاطر المرتبطة بالقروض و البنك المركزي يحاول ان يجمع كل المعلومات التي تهدف الى مساعدة النظام المصرفي على التقليل من هذه المخاطر .

– مركزية العوارض : رغم ان هنالك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطى مسبقا معلومات خاصة ببعض انواع القروض و الزبائن ، الى ان ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض ففي المحيط الاقتصادي و المالي الجديد الذي يتميز بالتغير و عدم الاستقرار تقوم البنوك و المؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض الى الزبائن واثناء ذلك من المحتمل ان تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض.

[1] الطاهر لطرش،مرجع سابق ،ص201.
[2] المادة11 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 1990/04/14،ص525.
[3] بورمة هشام ،مرجع سابق ، ص35-36.

-جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة :

اتى هذا الجهاز لدعم ضبط قواعد العمل بأحد اهم وسائل الدفع و هي الشيك ، و قد تم اشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 22مارس 1992 حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات الى الوسطاء الماليين المعنيين ، و يجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض الدفع لعدم كفاية الرصيد او لعدم وجوده اصلا ان يصرحوا بذلك الى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها و تبليغها الى الوسطاء الماليين الاخرين مما يجب عليهم في هذا المجال ان يطلع على سجل عوارض الدفع قبل تسليم اول دفتر شيكات للزبون

المطلب الثاني : نظام الدفع الالكتروني في النظام المصرفي الجزائري .

الفرع الاول: التسوية الاجمالية RTGS

تعريف نظام RTGS :هو نظام دفع ما بين البنوك ، يقوم بتسهيل عمليات المدفوعات و التسويات بين البنوك في الوقت الفعلي بشكل نهائي و بصفة يومية ، بالاضافة الى تمكين عملاء البنوك من استخدام هذا النظام للتحويل الفوري للاموال ، كما يعرف هذا النظام على انه ذلك النظام الذي يقوم بتسوية المبالغ الكبيرة الاجمالية في وقت حقيقي بواسطة التحويلات المالية حصرا و يتم سير التحويلات بصفة مستمرة و الية (مباشرة) و على اساس اجمالي[1].

-ان نظام RTGS لا يعتمد في عمله على تنفيذ عوامل الدفع الدائنة و المدينة بل تتم تسويتها اولا بأول شرط توفر السيولة اللازمة لدى الطرف الدافع ، و علاوة على ذلك تستند عملية التسوية على التحويل الفوري لأوامر الدفع في البنك المركزي و بالتالي يمكن ان يوصف نظام الدفع RTGS كنظام نقل الاموال القادر على توفير السيولة اليومية لأوامر الدفع .

و من الاهداف اقامة التسوية الاجمالية الفورية هو تحقيق ما يلي:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، و كل وسائل الدفع الاخرى .

[1] بوهكة فتيحة ،عوار حنان، التجارة الالكترونية ، وتحديات اعتمادها في اقتصاديات الدول –دراسة مقارنة ، مذكرة تخرج شهادة ماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة تيارت ،ص44.

- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني .
- تقليص اجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية .
- تخفيض التكلفة الاجمالية للمدفوعات .
- تقوية العلاقات بين المصارف[1] .
- تشجيع اقامة المصارف الاجنبية .

العمليات التي يعالجها نظام RTGS:

يعالج هذا النظام مختلف العمليات البنكية بين المؤسسات المالية و البنكية و المشاركين عمة ، وذلك على النحو الاتي :

العمليات ما بين البنوك :حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين البنوك او حسابات بين الزبائن و التي تكون فيها المبالغ او مستعجل.

عمليات بنك الجزائر: ان بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصه توجيه و اصدار الاوامر للإقراض او خصم الخصم من حسابات المشتركين .

تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية : ان المبالغ المدينة و الدائنة تعالج عن طريق هذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت و حسابات المشتركين ، و في حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الالكترونية و على الراغب ان يعيد العملية في وقت لاحق .

حساب التسوية: ان بنك الجزائر الذي يشرف على ادارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشترك، حسابات التسوية تقسم الى حسابات فرعية و هذه الحسابات تحول حسب حالات في زيادة او انقاص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين و التي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر و التسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة و في وقت حقيقي [2]، و بعد التأكد من وجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني .

[1] علي خديجة ، دور البنوك في تطوير التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لشهادة الماستر في علوم التسيير جامعة تيارت ،2013،ص44.
[2] عبد الهادي نجار " الصيرفة الالكترونية و الية تداولها الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر السنوي لكلية الحقوق ،2004،ص57-58.

الفرع الثاني: نظام المقاصة الالكترونية الجزائرية ATCI

-تعريف نظام المقاصة الالكترونية الجزائرية: ATCI

-لقد تم تطبيق نظام المقاصة المسمى بالمقاصة عن بعد بين البنوك الجزائرية او ATCI من قبل بنك الجزائر و هو عبارة عن نظام لإجراء عمليات المقاصة الالكترونية بين البنوك يديره ممثل عن المقاصة بين البنوك .

-هي عملية تبادل الصكك و التحويلات بين البنوك اين تتم من خلالها تسديدات متبادلة بين البنكين المعنيين بالمقاصة في ذلك اليوم لإصدار نتيجة ام تسديد او استلام و الاخر يقوم بالعكس ، و سميت بنظام المقاصة لان عملياتها تتم بطريقة ان صح التعبير تلقائية [1]، اي ان في يوم اجراء عمليات المقاصة يذهب كل موظف للبنك المالي الى البنك المركزي ليتبادل الشيكات مع موظف من بنك اخر.

اهداف نظام المقاصة الالكترونية :

تهدف المقاصة الالكترونية الى تحقيق جملة من الاهداف نذكر منها :

- الية التبادل بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون.
- تقليل اجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك.
- ضمان امن المبادلات لتفادي حدوث خسائر او مشاكل في المحاسبة .
- امكانية مركزة ارصدة التسوية ، اذ يصبح هناك حساب واحد لتسوية رصيد واحد صافي يمكن متابعته مركزيا من طرف البنوك[2].
- تحسين تسيير السيولة عل مستوى البنوك التجارية.
- تمكين البنك المركزي من التحكم و مراقبة الكتلة النقدية.

[1]الغاني ايمان ، البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية ، رسالة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستار ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ،2006-2007،ص221.

[2]برحيل شريفة ، بلعربي ياسين " تكنلوجيا الاعلام و الاتصال و اثارها على فعالية تسيير البنوك –دراسة حالة وكالة BNA.CPA.BADR مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تامينات و بنوك ، جامعة تيارت 2014،2015،ص46.

الفرع الثالث: نظام SWIFT

ان نظام سويفت هو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية الكترونيا و ذلك باعتماد مقاييس دولية ، و من خلال اجراء رمز محدد لكل بنك يسمى سويفت كود حيث يمكن لعميل عن طريق هذا النظام اجراء حوالات لجميع دول العالم على ان تصل لحساب المستفيد خلال 24 ساعة عمل كحد اقصى في الحالات العدية ، و في اطار انتساب الجزائر لنظام سويفت و استعماله على مستوى البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية ، اسست من طرف بنك الجزائر مجموعة مستعملي نظام سويفت ، حيث ان انضمام البنك الخارجي الجزائري الى هذا النظام كان عام 1988 ليبدا العمل في ديسمبر 1991 باستعمال موزع مزود ببرنامج نظام سويفت ، و يستعمل البنك الخارجي الجزائري حاليا مجموعة برامج ثانوية لنظام سويفت و على هذا فان البنك الخارجي انتقل من نظام سويفت الى نظام سويفت نات و هذا من اجل استعمال التكنلوجيا الجديدة من اجل تجنب اي تأخير سوف يطرأ على شبكات النظام الذي يعتبر الوسيلة الاكثر موثوقية في الاتصالات ما بين البنوك عبر العالم [1] .

كيفية عمل نظام سويفت :

لدينا شخص ما يريد تحويل مبلغ معين من بنكه المحلي في البلد الاصلي (الجزائر) الى شخص اخر في بلد اجنبي عبر نظام سويفت ، فهنا البنك يستعمل صيغة هذا النظام خلال تحويل طلب للشخص الاول اي التحويل بعد ذلك الى بنك الشخص الاخر عبر نظام سويفت العالمي ليقوم البنك الاجنبي بإيداع هاته الاموال في حساب الشخص الثاني.

اهم مزايا نظام سويفت :

- سرعة انجاز الحوالات ووصولها الى المستفيدين و توفير عنصر الامان Security.
- اقل تكلفة بالنسبة للبنك من اساليب التحويل الاخرى .
- النظام يعمل على مدار 24 ساعة [2].
- وسيلة مضمونة و امنة لاستقبال الاموال و ارسالها عالميا .

[1]مناعة موزة ، نظم الدفع و التسوية الحديثة كالية لتطور الخدمات البنكية " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية 2015، ص89.

[2]مناعة موزة، نفس المرجع، ص 89.

- لا يوجد حد اعلى لقيمة الحوالة .
- يتم اصدار الحوالات بجميع العملات الاجنبية .
- سرعة اصدار الحوالة دوريا بموجب تعليمات ثابتة على حساب العميل .
- تعمل آلات سويفت بالاحتفاظ بنسخ طبق الاصل للرسائل و التي لا تسلم إلا للمرسل أو المرسل إليه.
- تمكن عملية الحفظ من إيجاد أثر لكل الرسائل المحولة عن طريق الشبكة و من أخذ نسخة في وقت الحاجة، هذه الرسائل تحفظ في اشرطة مغناطيسية في مخازن مؤسسة Swift.
- تتوفر شبكة سويفت على برامج متطورة جدا تمكن من الكشف على الاخطاء و تصحيحها .
- و بالإضافة إلى هذا فإن النظام يحتوي على عدة مستويات للمراقبة قبل بعث الرسالة نهائيا .

المطلب الثالث : ادخال الصيرفة الاسلامية الى الجزائر (مارس2020).

-تستعرض الدراسات التالية قرار بنك الجزائر بالتوجه نحو الصيرفة الاسلامية من خلال نظام 20-02 الصادر بتاريخ 15مارس2020 في ضل تداعيات جائحة فيروس كوفيد 19 من خلال عرض مختلف الصيغ الاسلامية الواردة في النظام و تحديد مساهمة كل صيغة و توضيح مجالات تطبيقها في ظل ظروف جائحة كورونا .

الفرع الاول : مفهوم التمويل الاسلامي .

-عرف بانه تقديم ثروة عينية او نقدية بقصد الاسترجاع من مالكها الى شخص اخر يريدها و يتصرف فيها لقاء عائد تبوح به الاحكام الشرعية .

-كما عرف بانه يشغل اطارا شاملا من الانماط و النماذج و الصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، و هو اساسا لتنظيم العلاقات المالية ، و ذلك وفق ضوابط و اسس و محددات واضحة[1] .

الفرع الثاني : دور الصيرفة الاسلامية في ادارة الازمة في الجزائر .

[1]ملاك سلوى ، زايد رابح ، واقع تطبيق الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12، العدد 01 الخص الجزء الاول ، جانفي 2021، ص 105.

صيغ التمويل الاسلامية الواردة في نظام (20-02):

لاشك ان تجربة الصيرفة الاسلامية في الجزائر يتطلب اطارا قانونيا و تنظيما يشجع على الاستثمار في مختلف المنتجات الاسلامية ، ان الخطوة الجريئة التي اقبلت عليها الجزائر بالإفراج عن نظام يكرس للصيرفة الاسلامية و الذي الغى القانون السابق الذي كان تحت مسمى المالية التشاركية ، خطوة تستحق التثمين غير ان هناك مجموعة من النقاط التي لابد بان تأخذ بعين الاعتبار .

- اوردت المادة الرابعة من القانون 20-02 العقود الشرعية تحت مسمى المنتجات و هو غير معهود في الاسلامية فالمنتج هو الشيء المستهلك او المستخدم كتمويل المركبات و العقارات ، ام المرابحة مثلا هي العقد الشرعي الذي يبنى عليه المنتج .

- غيبت المادة الرابعة عقودا شرعية مهمة كالمزارعة و المساقات و المغارسة رغم اهميتها في الوضع الراهن لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات .

- اشارت المادة الخامسة الى المرابحة التقليدية و ليس المرابحة المركبة المعبر عنها في المصارف الاسلامية بالمرابحة للأمر بالشراء[1] .

- اشارت المادة السادسة الى ان الهدف في المشاركة و هو تحقيق الارباح دون الاشارة الى تحمل الخسائر من الطرفين او الاطراف و معروف ان المشاركة في الربح و الخسارة على حسب راس المال المساهم به في اهم خاصية لعقد المشاركة .

- المادة السابعة تضمنت تسمية رب المال في المضاربة ب "مقرض الاموال " مما قد يحدث لبسا في فهم طبيعة المضاربة و صفة الاطراف المتعاقدين و اثار العقد فراس مال المضاربة غير مضمون بينما القرض مضمون.

- تشرح المادة الثامنة الاجارة بشكل عام اذ لا تشير الى مال الاصل المؤجر و عليه فان هذا الشرح ينطبق على الاجارة العادية او التشغيلية التي يحتفظ فيها البنك بالأصل في نهاية الاجارة و ليس على الاجارة المنتهية بالتمليك .

- المادة لثامنة المتعلقة بالسلم ذكرت فيها كلمة "الدفع النقدي و الفوري" التي قد لا تفي بالغرض اذ يفهم منها ان دفع جزء من الثمن كاف لإنفاذ العقد و معروف ان دفع كامل الثمن في مجلس العقد شرط

[1]ملاك سلوى ، زايد رابح ، مرجع سابق ،ص110.

اساسي في عقد السلم – المادة 14 (شاهدة المطابقة الشرعية) بند مهم لتحقيق الامتثال الشرعي من قبل الهيئة الوطنية للإفتاء .

- المادة 22 المتعلقة بخضوع منتجات الصيرفة الاسلامية لجميع الاحكام القانونية و التنظيمية بالبنوك و المؤسسات المالية من السابق لأوانه فهم طبيعة التوافق او التعارض بين احكام الشريعة في المال و الاحكام القانونية المشار اليها في النظام 20-02.

- بناء على ما سبق و رغم الثغرات التي نلمسها في النظام 20-02 الا ان هذا يمنع ضرورة المضي قدما لتكريس مبادئ الصيرفة الاسلامية من شانها تقديم بدائل استثمارية من خلال المنتجات التي تم الاعتراف بها من اجل تحقيق التنمية مع ضرورة اشراك الهيئة الشرعية من اجل تحديد الضوابط الشرعية الكفيلة بنجاح التمويل الاسلامي في الجزائر .

ملخص الفصل :

مع ظهور ظاهرة العولمة في جميع المجالات و خاصة الاقتصادية منها اصبح لابد من اتباع مسارها و خاصة من قبل البنوك ، و من اجل مواكبة هذه التطورات كان لابد من اجراء العديد من التغيرات على مستوى النظام المصرفي ، و النظام المصرفي الجزائري احد الانظمة التي مستها هذه التغيرات قبل و بعد الاستقلال ، و كان الهدف من هذا الفصل هو اتباع مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري و اهم الاصلاحات التي مر بها بداية من تطبيق قانون النقد و القرض90 /10 و نظام الدفع الالكتروني وصولا الى ادخال الصيرفة الالكترونية في الجزائر لسنة 2020.

الفصل الثالث

المعوقات و ضرورة عصرنة النظام المصرفي الجزائري

الفصل الثالث: المعوقات و ضرورة عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية

تمهيد:

مع التطورات العديدة التي تمس النظام المصرفي الجزائري بشكل دوري لابد من وجود صعوبات تواجه هذا النظام و تكون سببا في عرقلة نموه ، و هذه الصعوبات تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة و ذلك راجع لكون البنوك وقود لتحريك الاقتصاد فكل الازمات التي تمس هذا النظام تؤثر بدورها على تطوير هذا البلد لذلك من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على ابرز هذه المعوقات و طرق او الاساليب اللازمة لمعالجته و كان ذلك من خلال مبحثين اساسيين هما :

-المبحث الاول :اهم الصعوبات المواجهة للنظام المصرفي الجزائري .

-المبحث الثاني :حتمية عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: اهم الصعوبات المواجهة للنظام المصرفي الجزائري.

ان النظام البنكي الجزائري مر بالعديد من الاصلاحات خلال مراحل عديدة و رغم ذلك مازال يواجه العديد من الصعوبات و المعوقات و لأجل ذلك كان لابد من البحث عن المتطلبات اللازمة لعصرنته و التي هي بحد ذاتها تساعد في تخطي هذه الصعوبات و في هذا الفصل سنتطرق الى اهم المعوقات و متطلبات عصرنة هذه المنظومة.

المطلب الاول : الوضعية القانونية للبنوك و ضعف تسيير المنظومة البنكية

الفرع الأول: الشكل القانوني للمؤسسة المصرفية.

حسب تعريف البنك بأنه شخص معنوي مهمته العادية والرئيسية ممارسة الاعمال المصرفية يكون المشرع قد استبعد نهائيا إمكانية ممارسة هذه الأخيرة من قبل الأشخاص الطبيعية، وطبقا لما تنص عليه المادة 83 الفقرة الأولى من أمر 11/03 إذ تتخذ البنوك والمؤسسات المالية شكل مساهمة التي جاء نصها: "يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركات مساهمة، ويدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية".[1]

فالاستثناء من المادة 83 من قانون 11/03 ،فإنه ممكن للبنك أن يتخذ شكل تعاضدية كما هو الشأن بالنسبة لصندوق التعاون الفلاحي فهو تعاونية تعاضدية رخص له مجلس النقد والقرض القيام بعمليات البنوك.

وتعتبر شركات المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال نظرا لقدرتها الفائقة على جمع الأموال اللازمة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية الكبرى التي يعجز أمامها الأفراد وشركات الأشخاص.

والجدير بالذكر أنه إذا كان المشرع حصر المؤسسة المصرفية في شركة مساهمة كأصل ، فإنه أورد استثناء على هذه القاعدة حيث جعل هناك إمكانية في أن تتخذ المؤسسة المصرفية شكل تعاضدية ، استنادا لنص المادة

[1]سهام ميلاط،"النظام القانوني للمؤسسات المصرفية في الجزائر"، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر ،تخصص قانون اعمال ،جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي الجزائر ،2013-2014،ص20.

83 في الفقرة الثانية من الأمر 11/03 السالف الذكر مع استبعاده الشخص الطبيعي من القيام بالأعمال المصرفية.

الفرع الثاني : دراسة في بنك BADR وكالة السوقر

-بعد التقدم الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة السوقر تيارت و القيام بطرح مجموعة من الاسئلة الخاصة بالقوانين البنكية المطبقة في البنك توصلنا الى بعض من النقاط الجوهرية التي تخص البنوك في هذا المجال .

لقد وضعت الحكومة عدة اجرائات على البنوك خاصة العمومية منها ،حيث كان لها تأثير كبيرا في تسيير و نمو هذه الاخيرة و كذا من حيث مرونة التعامل مع زبائنها، فعلى سبيل المثال حول القروض الممنوحة لفئة الشباب (ANSEJ –CNAC-ANGEM) فقد صخرت البنوك كل الامكانيات المادية و البشرية لحسن سير هذه القروض ، فجاءت قوانين مسح الديون و تقليل نسبة الفوائد ، فكل هذا كان له تأثيرا سلبيا على البنوك ، من حيث استعادة ديونها بطريقة طبيعية، و كذلك تغيرت ذهنيات الزبائن خاصة الشباب منهم حيث اصبح الكل لديه فكرة الاقتراض على البنك دون تسديد ،و هذا بطبيعة الحال نوعا من التحايل يشكل خطرا على البنوك ،و في اعتقاده ان الحكومة سوف تتكفل بهذه الديون و السماح لهم في كل مرة تحت قانون "مسح الديون" .[1]

-كذلك خفض نسبة القيمة الخاصة التي يدفعها المقترض(apport personnel)

من 03%الى 01% و هذا يكون في صالح الزبون و ليس في صالح البنك .

-كذلك المنح او السماح او تسهيل عملية الاقراض لبعض الفئة من الشباب الغير مسئولة و الغير مكونة ذهنيا عن مفهوم الاقتراض و الاستثمار ، مما دفع بعض الخواص المستثمرين و كبار التجار باستغلال هذه الفئة عن طريق تضخيم الفواتير ، التزوير ، و التلاعبات التي ادت الى تغيير مسار هذه القروض الى وجهات اخرى شخصية اثرت سلبا على صاحبها و على البنك .

[1]بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة السوقر-تيارت.

و من هذه القوانين ، تخصيص الدولة لبعض البنوك لتمويل قطاع خاص بها كبنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يتخصص بنسبة كبيرة في تمويل القطاع الفلاحي و كل ما يتعلق بها ، فهنا نجد ان الاخطار غير موزعة على مجموعة من القطاعات و انما على قطاع واحد بنسبة كبيرة .

مثال:

اذا كان الموسم الفلاحي محصوله ضعيف او متضرر فهذا سيؤثر سلبا على مردودية هذا القطاع و بالتالي تنجم عنه خسائر كبيرة يتحملها البنك و كذلك الدولة بالدرجة الأولى.

فلهذا الغرض يجب تنويع و تعميم الخدمات البنكية للتقليل من المخاطر و كسب انواع مختلفة من الزبائن حسب حاجاتهم .

-القوانين الصادرة من الدولة و التي تعرقل تطبيق الصيرفة الاسلامية فهي اساسا فيما يتعلق بالفوائد التي هي مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية ، فأغلبية الناس يجتنبون هذه الفوائد الربوية إلا اذا كانت 0 % و هذا ما ينص عليه القانون الخاص بالصيرفة الاسلامية الذي اصدره بنك الجزائر لسنة 2020 ، و هنا سيكون الاقبال كبيرا عليها، لان نسبة الفوائد الربوية المطبقة في البنوك التقليدية تؤثر دينيا و اجتماعيا على الزبون ، اي انه اذا كان ذو دخل محدود او ضعيف فانه لن يقدر على تسديد اقساطه بصفة منتظمة ، ام ثقافيا و دينيا كون الجزائر بلد اسلامي فان ثقافة القروض تبقى متعلقة بقيمنا الدينية .[1]

المطلب الثاني: صعوبات اجتماعية ثقافية

*بعد التطرق الى عدة جوانب يمكنها ان تعرقل نشاط البنوك اشترط علينا المرور بهذه المحطة المهمة ألا و هي الجانب الاجتماعي الثقافي كونه يؤثر بشكل مباشر على تحريك العجلة الاقتصادية و كون البنوك هو الوقود الاساسي لهذه الاخيرة فالجانب الاجتماعي و الثقافي يؤثر عليه بشكل مباشر و فيما يلي سنذكر بعض من هذه الصعوبات الاجتماعية الثقافية التي تؤثر على البنك :

- انعدام ثقة الزبائن اتجاه الانظمة الحديثة للإعلام و الاتصال الخاصة بالبنوك.

[1]بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة السوقر-تيارت.

- عدم الوعي الكافي للمواطن الجزائري و خاصة كبار السن بمنافع الانظمة المصرفية الالكترونية .
- ذبذبة في نظام الامن المعلوماتي الخاص بالبنوك .
- انحلال ثقافة الاكتناز في الذهنية الجزائرية .
- عدم الوعي الكافي للشعب الجزائري بثقافة الاستثمار في البنوك ، لأنه يضع امواله في البنك على اساس حفظها فقط.
- الامية : من الصعب على بلدنا الذي يعاني فيها حوالي 7.5 مليون شخص من الامية ان تحول بسهولة اموالها للمصارف من اجل تنمية الاقتصاد المصرفي .
- قصور الكوادر البشرية التي تحفز الزبائن على الانخراط في النشاطات التي تقوم بها البنوك.
- ضعف البنى التحتية التكنولوجية .
- عدم و جود تحويلات الاموال من الجزائر الى الخارج ، فيلجا الناس الى ارسال النقود يدويا اي من خلال السفر.
- عدم وجود تواصل من البنك الى الهاتف ، و انعدام ثقافة التوقيت في البنوك اي لا تعطى مواعيد زمنية محددة لاستقبال الزبون بل يضطر الى الالتزام بسلسلة الانتظار التي تأخذ معظم الوقت والتي قد تكون سببا للهروب فئة كبيرة من التوجه للبنوك.

المطلب الثالث: عجز النظام المصرفي على تعبئة الادخار.

تحديات استقطاب الودائع المصرفية الادخارية لدى النظام المصرفي :

لاشك ان احدى الاجهزة الاساسية لتعبئة و استخدام الموارد النقدية هو الجهاز المصرفي والذي لم يؤدي دوره كما ينبغي ،أو كما هو ملائم و ضروري ،للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم الدول العربية و الاسلامية[1]، و يعتبر النظام اهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري إلا ان مستويات الادخار المعبئة من طرف هذا الجهاز بقيت محدودة .

[1]احمد شعبان ، محمح علي ، البنوك الاسلامية في مواجهة الازمات المالية طبعة1، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية 2010،ص294.

-ان اجمالي الودائع المصرفية في ازدياد متواصل منذ بداية 1990 كما نلاحظ ايضا هيمنة الودائع تحت الطل ضمن مكونات الودائع وهذا حتى سنة 1993 لكن بداية من سنة 1994 رجحت الكفة لصالح الودائع لأجل ،و استقرت في هذا الاتجاه حتى سنة2006 ، و هذا شيء ايجابي لكن بداية سنة 2007 تقلصت نسبة الودائع لأجل و التي تعتبر كودائع ادخارية ، و ازداد حجم الودائع تحت الطلب و هذا شيء سلبي ، يبين ضعف فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع الادخارية و جذب المزيد منها.

تعاني البنوك من عدة مشاكل ، تقف امام تأدية دورها كأداة و وساطة فعالة بين الادخار و الاستثمار لخدمة الاقتصاد الوطني، و يمكن تباين اسباب عزوف ذوي الفوائض المالية عن التعامل مع الجهاز المصرفي[1] فيما يلي:

1-محدودية محفزات الادخار :

ضعف معدلات الفائدة : ان السلطات النقدية في الكثير من الاحيان تفرض حدود منخفضة لمعدلات الفائدة الاسمية ، كما تفرض معدلان متعددة للفائدة حسب اولوية القطاعات الاقتصادية ، و قد تلجا السلطات الى مثل هذه السياسة لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات .

يؤدي انخفاض معدل الفائدة الى النفور من التضحية ، التي تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المتعلقة بالادخار ،الادخار يعني اختيار التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك في المستقبل ، و نفور من التضحية يعني ان الافراد اصلا يترددون في تحقيق الادخار، حيث ان هذا الاخير يمكن ان تكون له خسارة حالية تفوق الاستهلاك في المستقبل[2].

-ارتفاع معدلات التضخم:

تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي ، و عن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية و هذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع على الادخار ، فالأموال التي

[1]احمد سلامي ، عبد الحق بن تفات ، استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري بين التحديات و فرص النجاح ،مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي ،الجزائر ،2017،ص229.

[2] MORRISON ,WILLIAMG &OXOBY,ROBETT,OP.CIT,P13

يدخرها الافراد تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع و الخدمات ،مما يؤدي الى فقدان المدخرات للكثير من قيمتها ،اي التخوف من تآكلها نتيجة لزيادة معدلات التضخم ، فالادخار هو ضحية التضخم.

غياب عامل الثقة في النظام المصرفي:

ان عدم الثقة و اهتزازها في النظام المصرفي بشكل عام و القطاع الخاص بشكل خاص ، يرجع لأسباب رئيسية تتمثل في تزايد عمليات الاختلاس و التزوير و التلاعب بالحسابات ، و التي استنفذت الكثير من الموارد المالية و ادت الى صعوبات خطيرة ، بالإضافة الى افلاس بعض البنوك و المؤسسات المالية الخاصة ، رغم انشاء صندوق ضمان الودائع ، و عدم صرف مستحقات عملائها كاملة .

تدني الخدمات المصرفية :

ان التقاليد المصرفية المعتمدة في الجزائر ، ليست متقدمة و متطورة بالشكل الكافي في المطلوب ، لضمان خدمة مصرفية مقبولة و ذات جودة ، و يمكن ان يرجع ذلك الى الاسباب التالية :

أ-ثقل و جمود العمليات المصرفية : ان البنوك الجزائرية مازالت دون المستوى المطلوب في مجال نوعية الخدمات المصرفية ، هذه الاخيرة التي تتميز بالرداءة و الاسباب في ذلك تتعدد و منها :

- الضغوطات البيروقراطية التي تعاني منها البنوك ، و هي التي تجعل الاجراءات بطيئة جدا ، ستؤثر لا محالة على ايداع الافراد لأموالهم في الجهاز المصرفي[1].
- ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا ان عدم وجود الخدمات المصرفية المتميزة و السريعة يرجع الى ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا ، مما يعيق الاداء و سرعة التعامل اللازمة للعمل المصرفي و بالخصوص العمومية منها [2].

[1]محمد زميت ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشور ، جامعة الجزائر 2006،2005،ص150.

[2] تطار محمد منصف ، النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر العدد2002،2،ص185.

- نقص الكفاءات البشرية ، ان قطاع البنوك يسجل زيادة ملحوظة في عدد الموظفين و ان تمركز هذه العمالة يقترن بالمستويات الادارية السفلى ، و ضعف مستوى التكوين و التأهيل و بالتالي ضعف الخبرة و الكفاءات المتحكمة في دواليب التسيير .

-عدم وجود اوعية ادخارية متعددة و ادوات جديدة لتعبئة الادخار :

من اهم مبررات ضعف الميل الى الادخار في الجزائر ، عدم وجود اوعية ادخارية متعددة ، تتناسب مع ميول شريحة كبيرة من الافراد ، و تحملهم على الادخار ، و الادخار بالإضافة الى ضالته يعاني من عدم وجود وسائل فعالة لتعبئته و تحويله الى مصدر لتمويل التنمية ، ضف الى ذلك الاليات المتواجدة ، و كذلك عدم ملائمة مناخ الاستثمار هو ما نتج عنه هروب رؤوس الاموال .

-اهمال وظيفة التسويق المصرفي :

ان اهمال وظيفة التسويق المصرفي يتجسد في عدم وجود شفافية في العمل المصرفي ، بمعنى عدم توفر المعلومات للخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك ،و التي تتميز بها عن بعضها البعض في المنافسة ، فالبنوك الجزائرية لا تقوم بدراسة السوق ، و اعلام الزبائن عن تكاليف الخدمة البنكية ، و مختلف الخدمات التي تقدمها ، و قد يحدث اهمال وضع استراتيجية تسويقية في البنوك الى تشوهات في ادائها[1].

2- ضعف تطور البورصة :

تعتبر البورصة نظام لتجميع ، تحويل و تخصيص الموارد المالية ، و يقوم هذا النظام بتجميع رؤوس الاموال من الوحدات الاقتصادية ذات فوائض مالية و توزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية[2].

[1] لخضر عزي ، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،العدد06،2004،ص11-12.

[2] bernard jaquilla ,bruno solnik, marches financiers : gestion de portefeuille et des risques , paris :dunod .1997,p5.

و تتسم بورصة الجزائر بصفة عامة ، بضيق نطاقها و عدم تنوع هياكل اصولها المالية ،نتيجة لعوامل عديدة ، يمكن تحديد بعض اسباب ضعف بورصة الجزائر للقيم المنقولة فيما يلي :

- **اتساع السوق الموازية** :حيث تكون الارباح المحققة فيها على قدر كبير من الاهمية لذا فان وجود هذه الاسواق لا يشجع اطلاقا على توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الاوراق المالية .
- **ضعف الحوافز الجبائية و الضرائب المرتفعة على الدخل** :فمثلا نسبة الارباح على الشركات تعادل 30 % من الارباح و هذه النسبة تؤدي الى تخفيض نسبة الارباح القابلة للتوزيع على المساهمين ،زيادة عن الضريبة على الدخل الاجمالي التي تخضع لها مرة اخرى التوزيعات عند تحويلها الى حساب المساهمين .
- **ضعف البنية الاقتصادية** : وذلك من حيث الانتاج و المنافسة و النوعية .
- **عدم ملائمة التشريعات القانونية سارية المفعول** : سواء للمؤسسات الاقتصادية او المصرفية .
- **تردد صانعو القرار في الاجهزة العليا للدولة في مجال الخصخصة** :

كاستبعادهم للأسهم من انشطة بورصة الجزائر ، و تجسيد عمليات الخصخصة من شانه ايضا ان يضاعف عددا من الاوراق المدرجة في البورصة.

- **طول الاجرائات البيروقراطية و تعقيدها** :و هذا سيؤدي حتما الى احجاب المستثمرين عن اقامة مشروعات استثمارية ، و ايضا الاستثمار في الاوراق المالية المعروضة للتداول .
- **قلة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر**: و المهيمن عليها من طرف القطاع العام و هذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز اغلب المؤسسات[1].

–غياب البيانات عن اداء الشركات :سواء الشركات المنطوية في البورصة او غيرها ، و هو ما يلقي بظلاله على مستقبل البورصة ، اذ لا يمكن لهذه الاخيرة ان تنمو الا في مناخ تسوده الشفافية .

عدم تنوع الاوراق المالية المعروضة :حيث ان تنوع الاوراق المالية المعروضة للتداول يفتح مجال الاختيار امام المستثمر للاستثمار فيما يختار ، وفق البدائل المتاحة امامه ، و بالتالي يكون هناك جمهور كبير من المستثمرين ، و المتدخلين في البورصة.

[1]سامي مباركي ،فعالية الاسواق المالية في تنشيط الاستثمارات ،مذكرة ماجيستار في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2004،ص137.

المبحث الثاني :حتمية عصرنة النظام المصرفي الجزائري

ان الهدف من معالجة موضوع الصيرفة الالكترونية و الانشطة التمويلية المبتكرة في البنوك التجارية هو تقديم مختلف المفاهيم و اهم المتطلبات الاساسية التي ترتكز عليها فبادرت الى انشاء الخدمات المصرفية الالكترونية و تمويلات مبتكرة بما يوافق الصناعة المصرفية الحالية و عليه فقد كان الزاما على الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و خاصة في مجال الصيرفة الالكترونية و انظمة الدفع الخاصة و نشر الثقافة التمويلية ، و ايجاد نظام لتشجيع هيئات ترقية الاستثمار و المؤسسات البنكية و المالية على اعتماد و تقديم اساليب تمويلية عدة .

المطلب الاول : الانشطة التمويلية المبتكرة .

الفرع الاول : التمويل الاسلامي

مفهوم المصارف الاسلامية : يعرف البنك الاسلامي بانه مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الاموال في ضوء الشريعة الاسلامية بهدف تحقيق اقصى عائد اقتصادي و اجتماعي و رفع مستوى معيشة الفرد[1].

صيغ التمويل الاسلامي:

ظهرت المصارف الاسلامية لمحاولة ايجاد معاملات مصرفية غير ربوية و من ابرز هذه الصيغ نجد :

أ-**صيغة التمويل بالمضاربة** : يعرفها ابن رشد كما يلي :" ان يعطي الرجل الرجل المال ، على ان يجربه على كل جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال ، اي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا او ربعا او نصفا".

ب-صيغ التمويل بالمشاركة : المشاركة هي المساهمة بين طرفين او اكثر في راس مال المؤسسة ،مشروع او عملية مع توزيع النتائج (ربح ام خسارة) حسب النسب المتفق عليها ، تتم هذه المساهمة اساسا على الثقة و مردودية المشروع .

[1]منذر قحف " مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب للبنك الاسلامي للتنمية ،جدة ،الطبعة الثالثة ،2004،ص12.

ج–صيغة المرابحة :هي ان يقوم البنك الاسلامي بشراء بضاعة او تجهيزات للعميل بطلب منه ، ثم يعيد بيعها له بهامش ربح معين و متفق عليه .

د–صيغة التمويل بالإجارة : هو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الاسلامي ، اما البنوك الاسلامية فتطبقه احيانا باسم الايجار او التأجير التمويلي و هو لا يختلف كثيرا عن الائتمان الايجاري الذي تطبقه البنوك التقليدية .

هـ–صيغة التمويل بالاستصناع :الاستصناع هو عبارة عن عقد بيع بين المستصنع (المشتري) و الصانع (البائع) ، اذ يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (مصنوعة) و الحصول عليها عند اجل التسليم ، على ان تكون مادة الصنع و تكلفة العمل من الصانع ، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه و كيفية سداده [1] .

و–صيغة التمويل بالقرض الحسن : يعرف على اساس هو عقد بين طرفين احدهما المقرض و الاخر المقترض ، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض ، على ان يقوم المقترض برده او رد مثله الى المقرض و هذا في مكان و زمان متفق عليهما [2].

صيغ التمويل بالسلم :يمكن تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع و خلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميد له ، و لكن بصفة المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا .

الفرع الثاني : التمويل التأجيري.

مفهوم التمويل التأجيري : يرد في هذا الصدد مصطلح leasing حيث يعتبر عقد بيع مؤجر او مستأجر ، يتضمن ايجار اصول معينة يتم اختباره بواسطة المستأجر من المنتج او المورد لهذه الاصول ، و يقوم المؤجر بشرائه و تأجيره للمستأجر مقابل التزامه بدفع الاجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة ، و لا يعطى عقد التمويل التأجيري للمستأجر الحق او يلقى على عاتقه التزاما بتملك تلك الاصول خلال مدة العقد و ليس

[1]صال صالحي ، نوال بن عمارة ، صيغ التمويل و معالجتها المحاسبية بالمصارف ، (دراسة تطبيقية على بنك الجزائر)، مجلة الباحث العدد 2، 2003،ص53.

[2]مطهري كمال ،دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجيستار في الاقتصاد ، جامعة وهران ،2011-2012،ص122.

بعد انتهاء العقد ، و في هذا الصدد يعرف المشرع الامريكي التمويل التأجيري في المادة (103-21) من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة الامريكية بأنه : عقد يتيح للمستأجر اختيار او تصنيع او توريد البضائع محل العقد ، بل تتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد تلك البضائع فيمتلكها المؤجر بغية تأجيرها للمستأجر[1].

انواع التمويل التأجيري :

1- حسب معيار نقل الخطر : وفق هذا المعيار ينقسم التمويل التأجيري الى التأجير التشغيلي و التأجير التمويلي ، سنوضحهم فيما يلي :

-التأجير التشغيلي :هو نوع من انواع الايجار قصير الاجل تقوم بإدارته و ممارسته البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة في هذا المجال ، و يهدف الى تزويد المستأجر عن طريق التأجير بحاجته من الاصول الانتاجية و ذلك بدون ان يكون هناك داع لشرائها من قبل المستأجر ، على ان يكون التأجير لغاية محددة و فقرة زمنية محددة[2].

- التأجير التمويلي :يعتبر كعلاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الاصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من اصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري ، و هذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي ، و المؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الاصل التي تقوم هاته المؤسسة بشرائه و تحتفظ هذه الاخيرة بحق ملكية الاصل الراس مالي ، و يكون للمستأجر في نهاية مدة العقد ان يختار بين احد البدائل التالية :

- شراء الاصل المؤجر نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة الى المؤسسة المؤجرة من المبالغ خلال فترة التعاقد .

-ارجاع الاصل الى المؤجر .

[1] [1]بسام هلال ، مسلم القلاب ، التجير التمويلي ،(دراسة مقارنة)، دار الراية للنشر و التوزيع ، الاردن،2009،ص14.
[2]طاهر لطرش ، مرجع سابق ،ص78.

* كما يعتبر التمويل التاجري ماليا اذا تم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المنافع و المساوئ ، و المخاطر المرتبطة بملكية الاصل المعني الى المستأجر ، و يعني ذلك ان فترة عقد التمويل التأجيري كافية بان تسمح للمؤجر باستعادة نفقات راس المال ، وكذلك مكافئة هذه الاموال المستثمرة[1].

واقع التمويل التأجيري في الجزائر :

التمويل التاجري هو احد طرف التمويل التي طرحها مؤخرا في الجزائر حيث انشئ الاطار القانوني المنظم لهذا النشاط في عام 1996 فقط بموجب الامر 96-09 المؤرخ في 10جانفي1996 يتكون الاطار التنظيمي للتأجير من المرسومين التنفيذيين و النظام البنكي للجزائر و هي :

-المرسوم التنفيذي رقم 06-90 المؤرخ في 20فيفري2006 الذي يحدد شروط و احكام الاعلان عن عمليات التأجير .

-المرسوم التنفيذي رقم 06-91 المؤرخ في 20فيفري 2006 الذي يحدد شروط و احكام الاعلان عن عمليات التأجير العقاري .

- اللائحة عدد96-06تحدد شروط و احكام تأسيس شركات التأجير و شروط الموافقة عليها [2].

تطور نشاط ممارسي التمويل التأجيري في الجزائر :

و ذلك من خلال شركات التمويل التأجيري و كذلك البنوك الجزائرية التي تمارس التمويل التأجيري في الجزائر .

الشركات و البنوك المتخصصة في التمويل التأجيري:

ان تجربة التمويل التأجيري حديثة نسبيا لم تعرف انطلاقها الحقيقي إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال قيام بنك البركة الجزائري بأول هذه العمليات في عام 1991.

تمارس نشاط التمويل التأجيري حاليا في الجزائر 12 مؤسسة.

الفرع الثالث :صيرفة التجزئة ***retail banking***

و يشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعا ملموسا من قبل العديد من البنوك في اطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة و من اهم هذه الخدمات ما يلي :

[1] MINISTER DE FINANCES ,28/04/2018
http:/www.mfgof.dz/
[2]لطاهر لطرش مرجع سابق ،ص78.

أ–البطاقات الالكترونية:

و تمثل حافظة نقدية الكترونية مخزنة في الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة .

ب–تقديم القروض الشخصية : شهدت السوق المصرفية توسعا كبير في مجال القروض الاستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الافراد العاملين بالقطاع العمومي او الخاص و تعمل البنوك الشاملة على توفير التمويل اللازم لأغراض استهلاكية كشراء سيارات او اثاث و غيرها من الاشياء وذلك مقابل مسيرة و بسيطة.

ج–التمويل بالرهن العقاري:

يعد هذا النوع من الاقراض من اهم خدمات التجزئة التي توسعت البنوك الشاملة في تقديمه للافراد بعد ان كان مقتصرا على البنوك المتخصصة ، و في نطاق ضيق من جانب البنوك التجارية الذي تقدمه الشركات العقارية ، و توسعها في النشاط سيزيد من امكانية تنشيط سوق العقارات و يحقق الرواج المطلوب و الدعم الكافي للفئات الخاصة من الافراد ذوي الدخل المحدود و هو من شانه ان يوفر التمويل اللازم للبنوك ذاتها.

د–نشاط التأمين :

يعد التامين من الانشطة الغير مصرفية المبتكرة التي تنشط فيها البنوك الشاملة من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمنها شركة قابضة ، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات و الاشخاص كالتامين على العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني مقابل حصول البنك على عمولة من شركة التامين الشقيقة نظير هذه الانشطة .

المطلب الثاني:الاعتماد على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي

1)مفهوم التسويق المصرفي :

–عرف (د.ناجي معلا) بأنه: "مجموع الانشطة المتخصصة و المتكاملة التي توجه من خلال موارد البنك و امكانياته ضمن صياغات خلاقة ، تستهدف تحقيق مستويات اعلى من اشباع حاجات و رغبات العلماء الحالية و المستقبلية،

و التي تشكل دائما فرصا تسويقية سانحة بالنسبة لكل من البنك و مستهلك الخدمة المصرفية " .

– عرفه (الخضري) بانه " ذلك النشاط الذي يشمل كافة الجهود التي تؤدى في البنك و المؤسسة المصرفية ، و التي تكفل تدفق الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الى العميل سواء اقراضا او اقتراضا او ايداعا ، او خدمات مصرفية متنوعة " [1].

اهمية التسويق المصرفي :

ازدادت اهمية التسويق المصرفي يوما بعد يوم و اصبحت تنمو بمعدلات سريعة و تتاكد اهمية وظيفة التسويق في المؤسسات المالية و في البنوك بصفة خاصة من خلال الانشطة المختلفة التي تقوم هذه الوظيفة داخل البنك و خارجه[2]، و بالشكل الذي ينعكس ايجابا على تحقيق الاستقرار المالي الذي يدعم مركز البنك و دوره في سوق المال و في النمو المتوازن للعمليات و المعاملات المصرفية كما و كيفا و التوسع في الخدمات المصرفية و الانتشار في عدد الفروع و الوكالات كذلك الربحية المثلى القائمة على تنويع و توزيع المخاطر و التحوط الكامل من حدوثها باستخدام الامكانيات و الادوات المتوفرة ليصبح التسويق الادات الرئيسية لتفاعل و تفعيل العمل المصرفي ، و غيره من العوامل لذلك ازدادت و تنوعت الانشطة التسويقية في البنوك بل و ادى ذلك احيانا الى تعقيدها و تشعب جوانبها و ابعادها في ظل المتغيرات و الظروف المحلية و العالمية الحالية.

2)التسويق المصرفي الالكتروني:

يعرف التسويق الالكتروني بأنه الاستخدام الامثل للتقنيات الرقمية ،بما فيذلك تقنيات المعلومات و الاتصالات لتفعيل انتاجية التسويق و عملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية و العمليات و النشاطات الموجهة لتحديد حاجات الاسواق المستهدفة و تقديم الخدمات للعملاء،و هو بذلك عملية استخدام شبكة الانترنت و التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الاهداف التسويقية للبنوك، و يمكن للبنك عبر الانترنت ان ينشر المعلومات عن الخدمات المقدمة بسهولة و حرية اكبر ، مما ادى الى ارتفاع وتيرة المنافسة بشكل اقوى و اشد الى الحد الذي يصعب فيه التنبؤ بالمستقبل ، ولا بد من القول ان البنوك التي تبنت مفهوم التسويق الالكتروني في عملها

[1].زياد رمضان و د.محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الثالثة ، الاردن 2006،ص303.

[2]نايلي الهام ، تطوير المنتوج المصرفي " دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري " رسالة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص تسويق –جامعة قسنطينة2008،ص177.

المصرفي و من خلال تكنولوجيا التسويق ، سوف تعمل على تطوير مزيجها التسويقي الحالي بسبب التوسع في استخدام الوسائل الالكترونية و التكنولوجيا[1].

- اهداف تطبيق التسويق الالكتروني في البنوك :

يهدف التسويق الالكتروني الذي يعتبر عملية تخطيط و تنفيذ الفعاليات التسويقية المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي للخدمة المصرفية للايفاء بحاجات العميل و رغباته و تحقيق اهداف البنك من خلال الوسائل الالكترونية من تكنولوجيا المعلومات و الانترنت ، ان ذلك يؤدي الى انتقال الى العالم الرقمي في تقديم الخدمات و بدوره سيخفض دورة حياة الخدمة و يختصر الزمن من خلال الترويج و الاعلان و التوزيع عن طريق الوسائل الالكترونية بالاضافة الى :

-تحقيق الاتصال المباشر ما بين البنوك و العملاء .

-ايصال المعلومات التي تتعلق بالبنك و انشطته الى العملاء بهدف اختبارهم بما يمكن ان يقدمه لهم من خدمات مع توضيح المعلومات اللازمة .

-مسح السوق و ذلك من خلال الاتصال بالعملاء و جمع المعلومات اللازمة بهدف التعرف على العوامل التي تحدد اتخاذ قرار الشراء .

-تحديد طبيعة المنافسة .

-تحديد الفرص السوقية من خلال الاتصالات التي تتم بهدف جمع المعلومات اللازمة عن السوق و العوامل المؤثرة فيه .

-دراسة مدى فعالية النقاط التوزيعية .

-تحديد المناطق التي يقع فيها الطلب على الخدمات المصرفية و كذا الوقت المناسب لتقديمها .

[1]محمود جاسم الصميدعي ،ردينة عثمان يوسف "التسويق المصرفي ،مدخل استراتيجي ،كمي تحليلي "الطبعة الاولى ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،الاردن 2005،ص54-56.

-تحقيق الاتصال السريع بالعملاء على الرغم من التباعد الجغرافي و الاختلاف من حيث العادات و التقاليد و الثقافة و اللغة ما بين الذين يشكلون فريق الاتصال و كذلك سهولة عمليات التواصل ما بينهم .

- لي تتمكن المنشاة من التحول من التسويق الاقليمي الى التسويق العلمي عليها ان تعتمد على قاعدة واسعة من المعلومات و ان تلجا الى استخدام التقنيات الحديثة في الاتصال .

-تطبيق التسويق الالكتروني في البنوك يهدف ايضا الى تخفيض التكاليف المصرفية و تكاليف المجتمع و الاقتصاد الوطني ككل ، لانه يخفض من عمليات المراجعة الشخصية للبنك .

- التسويق الالكتروني في بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR :

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك التجارية الرئيسية في السوق المصرفية الجزائرية ، نشئ في اطار سياسة اعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13مارس1982 و ذلك بهدف المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، و اوكلت اليه مهمة تمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي ، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية ، مزارع القطاع الخاص ، تعاونيات الخدمات الدواوين الفلاحية ، المؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب الري و الصيد البحري و الحرف التقليدية في الارياف[1].

كيفية تسويق الخدمات البنكية عبر الانترنت في بنك BADR :عند دخول الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تظهر الصفحة الرئيسية الخاصة به التي تحتوي على المعلومات الخاصة بالبنك ، خدماته و كيفية الاتصال به .

المطلب الثالث :الصيرفة الالكترونية كتوجه لتطوير البنوك الجزائرية .

-ان تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة و بالنظام المصرفي من جهة اخرى و ذلك من خلال اقامة انظمة و اعتماد بطاقة ائتمان و تطوير شبكة الاتصالات و

[1]رجم نور الدين "دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية "، رسالة ماجستار في علوم الاقتصاد و علوم التسيير تخصص تسويق ، جامعة 20اوت1955 سكيكدة ، منشور ، الجزائر 2009،ص109.

البريد في الجزائر ، و في اطار تحديث و عصرنة النظام المصرفي الجزائري لا سيما من حيث انظمة الدفع بادر بنك الجزائر بالتعاون مع الوزارة المالية بمساعدة البنك العالمي في انجاز نظام دفع الكتروني متطور و هو نظام التسوية الاجمالية الفورية RTGSبالاضافة الى ATCI و كنا قد تطرقنا لهذين الاخيرين في الفصل الثاني .

-الصيرفة على الخط في الجزائر :

ان احد اهم اوجه الصيرفة الالكترونية هي صيرفة الخط في اطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الالكترونية عملت على ايجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري لكن قدرات المصارف الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات فكانت "الجزائر لخدمة الصيرفة الالكترونية "التي سنتعرض لها فيمايلي :

-مؤسسة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية :

تم انشاء هذه الشركة في جانفي 2004 ، في البداية ركزت على عمليات تطوير و تدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحز عصرنة الخدمات البنكية و انظمة الدفع الالكترونية[1].

ان هذه الشركة انشأت من اجل هدف اساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة و ذلك من خلال :

- اقتراح حلول المصارف عن بعد من جهة .
- تبسيط تامين المبادلات الالكترونية متعددة الاقسام من جهة اخرى .

*الخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي :

الصنف الخاص بالبنك (DIAGRAM.E BANKING) يهدف اساسا الى :

- الاقتراح على الزبائن (بنوك مؤسسات مالية) حلول معتمدة اساسا على الخدمات متعددة القنوات و فعالية مع التامين لمبادلات المعلومات .
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته .

[1] www.abes.dz

- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات متعدد على مجالات عديدة و هذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم .

خدمات الصيرفة الالكترونية لدى ببنك البدر :

بادر بنك BADR في تقديم الخدمات الالكترونية عبر الانترنت و استخدام البطاقات البنكية عبر الصرافات الالية ، وكان اول من قدم خدمة "البنك الالكتروني "هذا ما امكن المتعاملين من الاطلاع على ارصدتهم و ممارسة خدمات الدفع البنكي من تسديد للفواتير و طلب دفاتر الشيكات ، الا انه لم يجدد التقارير المالية السنوية منذ 2005 تعرض الصفحة الرئيسية لبنك BADR مختلف الخدمات و المنتجات التقليدية و الالكترونية عبر موقعه في

www.badr-bank.net مصرفك (votre banque)المناقصات .

- استعراض الاقتصاد و المالية .
- فحص الحسابات عبر الانترنت .
- معلومات رئيسية اخرى و بالدخول الى اي منها تفتح لنا صفحة revue badrinfo.

يمكن من خلال هذه الصفحة الانتقال الى كل عنصر من العناصر الاخرى دون الرجوع الى الصفحة الرئيسية للواجهة من خلال ما يلي :

خدمة البنك الالكتروني :

هي خدمة تسمح للعملاء بفحص حساباتهم عبر الانترنت خلال 24/24 ساعة و 7 ايام من اجل الاستفادة من هذه الخدمة يجب ان يكون لدى الشخص حساب بنكي جاري لدى البنك ، ثم الذهاب الى اقرب وكالة بنكية BADRمن اجل طلب التسجيل في خدمة البنك الالكتروني حيث يتم ملئ نموذج يحتوي على كافة معلومات الزبون ،و بعدها بأربعة ايام يمكن للعميل الحصول على الرقم السري ثم يمكنه الدخول للبنك خلال التأثير على فحص الحساب على الصفحة الرئيسية لموقع البنك.

خدمة البنك عن بعد:

يمكن لأي عميل مسجل في خدمة البنك الالكتروني ان :

- يفحص حسابه خلال 7/7 ايام و 24/24 ساعة ، سواء كانت ارصدة الحسابات الخاصة بك او تفاصيل عن الصفقات خلال 30 يوم الماضية .
- القيام بعمليات نقل و تحويل الاموال من حساب لأخر .
- القيام بعمليات طلب الشيكات عبر مختلف الوكالات التي يعرضها الموقع .
- تخزين كافة عمليات التحويلات و الكشوف التي يقوم بها الزبون في حاسوبه الشخصي او عبر الهاتف على شكل ملف EXCEL و PDF .
- يسمح بعرض كافة الوكالات المتواجدة عبر الوطن التابعة لبنك BADR
- يعرض مختلف اسعار العملات الدولية مقابل العملة المحلية [1].
- تمكن العميل من الاتصال هاتفيا للوكالة لعرض انشغالاته .

- الخدمات المصرفية الالكترونية بالقرض الشعبي الجزائري CPA:

و تتمثل في المقاصة الالكترونية باعتبار المقاصة احدى عناصر المحافظة البنكية بالبنك ، سيتم التطرق اليها و لكن بالطريقة الالكترونية حيث لم تعد كما كانت عليه سابقا ، و تتم في CPA عموما بواسطة ماسح ضوئي [قارئ الشيكات الالكتروني] و اجهزة كمبيوتر اي حواسيب مزودة ببرامج متخصصة .

-ممارسة خدمات الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائريBNA :

يعد البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني جزائري حيث تم إنشائه بتاريخ 13 جوان1966 ،فمارس كافة النشاطات ويمتلك البنك الوطني الجزائري 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، وعلى 17

[1] امينة بن جدو،سمية دقيش ،ممارسات خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مجلة العلوم الادارية و المالية ، المجلد 04،العدد02 (الخاص)،الجزائر ،ص 96.

مديرية جهورية مع توظيف أكثر من 5000 موظف حسب إحصائيات نهاية سنة 2017.(www.bna.dz)

المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

-خدمات الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الاليةATM :

يعتمد البنك الوطني الجزائري BNA على مجموعة من الصرافات الالية وتتمثل في:

- **الموزع الالي للأوراق: DAB**

سعى البنك الوطني الجزائري إلى تخفيض ضغط السحب من الفرع لذا لجأت إلى توفير الموزع الآلي للأوراق DABحيث بلغ عددها في نهاية سنة2017 ، 145موزع آلي للأوراق النقدية عبر كامل التراب الوطني.

- **الشباك الاوتوماتيكي للأوراق : GAB**

اعتمد بنك BNA على GAB من أجل توسيع خدماته للزبائن من خلال إمكانية إطالع الزبون على رصيده والقيام بالتحويلات وطلب الشيكات وقد بلغ عدد الشبابيك الالية على مستوى التراب الوطني 95 GABفي نهاية 2017.

وسائل الدفع الالكترونية :

يستدعي وجود قنوات الصيرفة الالكترونية لوجوب توفر وسائل دفع الالكترونية، لذا وفر البنك الوطني الجزائري BNAمجموعة من وسائل الدفع الالكترونية تتمثل في:

–البطاقات الإلكترونية يمنح البنك الوطني الجزائري BNA صيغتان من بطاقةCBI وتتمثل في البطاقة البلاستيكية والبطاقة الذهبية :

الجدول رقم (03):انواع البطاقات الالكترونية في البنك الوطني الجزائري BNA

جدول 3:انواع البطاقات الالكترونية في بنك الوطني الجزائري BNA

نوع البطاقة	الراتب الادنى	الحد الاقصى
أ–البطاقة الكلاسيكية	دج/شهريا -120000	دية في الشهر الراتب على الموزع الالي للاوراق من80% حسب الرصيد المتواجد في الشباك الالي البنكي
ب–البطاقة الذهبي	دج/شهريا+120000	دية في من الراتب على الموزع الالي للاوراق80% الشباك الالي البنكي الشهر حسب الرصيد المتواجد في

المصدر: www.bna.dz

وتكمن مدة صلاحية هذه البطاقات 03 سنوات كما أنها تمنح مجانا عند فتح حساب شيك، كما تتمثل وظائف البطاقة الالكترونية في:

- على مستوى الموزع الآلي الخاص بالبنك الوطني الجزائري : السحوبات، الإطلاع على الرصيد.
- الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى : السحوبات[1].

- الدفع عن طريق الانترنت.
- الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني.
- على مستوى الشباك الآلي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحوبات، التحويلات، الدفع النقدي، الإستعلام عن الرصيد، الإطلاع على رقم التعريف البنكي RIB ، ،العمليات السابقة، استلام الشيك للقبض (في الشباك الآلي البنكي للوكالة المستوطن فيها فقط).

البطاقة البنكية الدولية للبنك الوطني: يوفر البنك الوطني الجزائري BNA البطاقة البنكية الدولية VISA التي تقدر صلاحيتها ب24 شهرا، وهي نوعان كما مبين في الجدول الموالي:

[1]امينة بن جدو،سمية دقيش ،مرجع سابق ،ص97

الجدول رقم (04): انواع البطاقات الدولية للبنك الوطني الجزائري BNA

جدول 4: انواع البطاقات الدولية لبنك الوطني الجزائريBNA

نوع البطاقة	VISAالكلاسيكية	VISAالذهبية
المقدار المستحق لاكتسابها	1000اورو	4500اورو
الحد الاعلى للسحب	500اورو في اليوم	750اورو في اليوم
الحد الاعلى للدفع	1000اورو في اليوم	3000اورو في اليوم

المصدر : www.bna.dz

وتسمح هذه البطاقة للزبائن ب :

- القيام بسحوبات في الجزائر أو في الخارج على الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحمل شعار
- القيام بدفعات في الجزائر أو خارجها على أجهزة الدفع الالكتروني التي تحمل شعارVISA.

-القيام بعمليات الدفع عن طريق الانترنت (WWW.BN.DZ) .

كما بلغ عدد مستخدمي البطاقة البنكية 214643 ،و 2672056 حساب زبون في نهاية سنة 2017[1].

ملخص الفصل :

[1]امينة بن جدو،سمية دقيش ، الجزائر ،ص 98.

مع التطورات العديدة التي تمس النظام المصرفي الجزائري بشكل دوري لابد من وجود صعوبات تواجه هذا النظام و تكون سببا في عرقلة نموه، و من خلال هذا الفصل نهدف الى توضيح اهم المعوقات التي تقع على النظام المصرفي الجزائري كالوضعية القانونية للبنوك و ضعف تسييرها و منها كذلك عجز النظام المصرفي على تعبئة الادخار و عند المرور بكل هذه العقبات وجب علينا ذكر مقومات تمكننا من عصرنة هذه المنظومة و منها تقديم انشطة تمويلية مبتكرة كالتمويل الاسلامي و غيره ، الاعتماد على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي و الصيرفة الالكترونية كتوجه لتطوير البنوك الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع معوقات و متطلبات عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية و في تطرقنا للمفاهيم الاساسية للنظام المصرفي بصفة عامة و الولوج الى تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري و ملاحظة الثغرات الموجودة فيه، بعد مروره بالعديد من الاصلاحات منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، و مما لاشك فيه ان هذه الاصلاحات اثرت ايجابا علا سير هذه المنظومة و رغم ذلك الجزائر لم تتمكن من التجاوز التم لهذه الصعوبات و منها القانونية و كذا الاجتماعية و الثقافية ، فكانا حتما عليها مواكبة التطور التكنولوجي من اجل عصرنة منظومتها المصرفية ، وذلك لاستقطاب و كسب رضى الزبائن و كذلك من اجل مجارات البلدان المتطورة و الانفتاح على الاقتصاد العالمي كون المصارف هي المحرك الاساسي للعجلة الاقتصادية ، فقمنا من خلال هذا البحث بدراسة و معرفة المعوقات و الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية و ايجاد المتطلبات اللازمة لعصرنة هذه المنظومة.

و ذلك من خلال اختبار مختلف الفرضيات التي قمنا بطرحها مسبقا و تعتبر كإجابات اولية للاشكالية المتمثلة في :

ماهي اهم الصعوبات التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية ؟و ماهي متطلبات عصرنتها؟

لقت توصلت هذه الدراسة بالخروج بمجموعة من النتائج نوضحها فيما يلي :

اولا: نتائج الدراسة و اختبار صحة الفرضيات

***الفرضية الاولى : من الضروري مواكبة الاصلاحات المتعلقة بالقطاع المصرفي من اجل مجارات التغيرات الاقتصادية العالمية .**

تم قبول و اثبات هذه الفرضية بناء على النتائج التالية:

-كون الاصلاحات السابقة التي طرأت على المنظومة المصرفية ادت الى تحسن كبير فيها.

-كون النظام المصرفي يحتاج الى تجديد دائم لأنه مرتبط بالتغيرات التكنولوجية المعاصرة و العالمية .

***الفرضية الثانية : بعض القوانين المطبقة على المصارف هي من الاسباب الجوهرية التي تعرقل نموها و تؤثر عليها سلبا .**

تم قبول هذه الفرضية و السبب راجع الى :

بعد الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ارتأينا ان الكثير من القوانين المفروضة من قبل الدولة اي بنك الجزائر على البنوك قد تؤدي الى عرقلة سيرها و ذلك يؤثر عليها سلبا .

***الفرضية الثالثة: النظام المصرفي الجزائري لا يعتمد على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي .**

فرضية مرفوضة

و ذلك راجع الى ان المصارف الجزائرية تسعى جاهدة لتطبيق لمى يعرف بالمفهوم المعاصر للتسويق البنكي و الدليل على ذلك اصدار بنك الجزائر بناء على مداولات مجلس النقد و القرض 13مارس2020 بإصدار المادة :4" يجب أن يخضع تسويق أي منتوج جديد أو خدمة بنكية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية، لترخيص مسبق صادر عن بنك الجزائر" .

***الفرضية الرابعة :ليس هناك تطبيق فعلي للصيرفة الالكترونية في المنظومة المصرفية الجزائرية.**

فرضية مرفوضة و ذلك راجع الى:

ان الجزائر تبذل طاقة كبيرة في تطبيق الصيرفة الالكترونية في معظم البنوك على التراب الوطني وذلك من خلال وسائل و انظمة الدفع و وسائط الدفع الالكترونية المفروضة عليها .

التوصيات:

- ضرورة اصدار قوانين و تشريعات تساعد في السير الجيد للمنظومة المصرفية.
- يجب تاطير ووضع ورشات تعليمية لعمال البنوك.
- يستحسن الاهتمام اكثر بمجال الصيرفة الاسلامية.
- الحرص على تطبيق الانترنت المصرفي بدقة اكبر .

- ضرورة تطوير اجهزة الصراف الالي GAB و توزيعها في مختلف الاماكن على التراب الوطني .

افاق الدراسة:

- الجهاز المصرفي في ازمة كوفيد19.
- افاق الصيرفة الاسلامية بعد فرض تطبيقها على البنوك.
- متطلبات تطوير الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائر.

الفهرس:

تمهيد : 1

الفصل الأول :المفاهيم الأساسية حول النظام المصرف 6

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي 9

المطلب الاول :نشأة الجهاز المصرفي.....9

المطلب الثاني : مفهوم و اهمية الجهاز المصرفي.....10

المطلب الثالث:وظائف و اهداف النظام المصرفي 13

المبحث الثاني : اهم التحديات المعاصرة المواجهة للمنظومة البنكية 16

المطلب الأول :توسع ظاهرة غسيل الاموال 16

المطلب الثاني :التكنولوجيا المصرفية 21

المطلب الثالث : الاندماجات المصرفية.....22

الفصل الثاني :تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري 26

المبحث الاول : الجهاز المصرفي الجزائري و خصائصه.....28

المطلب الاول : التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري 28

المطلب الثاني: مميزات الجهاز المصرفي الجزائري 34

المطلب الثالث : النظام المصرفي في الجزائر في ظل اتفاقية بازل 35

المبحث الثاني : اهم اصلاحات النظام المصرفي الجزائري 44

المطلب الاول : النظام المصرفي الجزائري في ضل قانون 10/90 44

المطلب الثاني : نظام الدفع الالكتروني في النظام المصرفي الجزائري 49

المطلب الثالث : ادخال الصيرفة الاسلامية الى الجزائر (مارس2020).....53

الفصل الثالث :المعوقات و ضرورة عصرنة النظام المصرفي الجزائري 55

المبحث الأول: اهم الصعوبات المواجهة للنظام المصرفي الجزائري.....57
المطلب الاول : الوضعية القانونية للبنوك و ضعف تسيير المنظومة البنكية.....57
المطلب الثاني: صعوبات اجتماعية ثقافية 59
المطلب الثالث: عجز النظام المصرفي على تعبئة الادخار.....60
المبحث الثاني :حتمية عصرنة النظام المصرفي الجزائري 65
المطلب الاول : الانشطة التمويلية المبتكرة 65
المطلب الثاني:الاعتماد على المفهوم المعاصر للتسويق البنكي 69
المطلب الثالث :الصيرفة الالكترونية كتوجه لتطوير البنوك الجزائرية.....72
الخاتمة: 81

قائمة الاشكال و الجداول:

جدول 1:هيكل الشبكة المصرفية للجزائر قبل الاستقلال..... 31
جدول 2:الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل "3" 41
جدول 3:انواع البطاقات الالكترونية في بنك الوطني الجزائري BNA 77
جدول 4: انواع البطاقات الدولية لبنك الوطني الجزائريBNA..... 78

الشكل 1 المحاور الاساسية لاتفاقية بازل"2" 37

قائمة المصادر و المراجع:

كتب:

1–محمود حسين الوادي و اخرون " النقود و المصارف"دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية ، الاردن 2014 .

2–الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الاولى ، الجزائر ،2013.

3–هشام جير " ادارة المصرف ، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر، الطبعة الولى 2010.

4–محمود محمد سفيان " تحليل و تقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الاموال "، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، عمان 2010.

5–الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 11– 2010،الطبعة السابعة،الجزائر.

6–احمد شعبان ، محمح علي ، البنوك الاسلامية في مواجهة الازمات المالية طبعة1، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية 2010.

7–بسام هلال ، مسلم القلاب ، التجير التمويلي ،(دراسة مقارنة)، دار الراية للنشر و التوزيع ، الاردن،2009.

8–القزويني شاكر ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 1 ، الجزائر ، 2008.

9–زياد رمضان و د.محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الثالثة ، الاردن 2006.

10– فيلح حسن خلف ، "النقود و البنوك "، جدار للكتاب العالمي ، طبعة 2006.

11 –محمود جاسم الصميدعي ،ردينة عثمان يوسف "التسويق المصرفي ،مدخل استراتيجي ،كمي تحليلي "الطبعة الاولى ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،الاردن 2005.

12– نبيل حداش، دليلك الى التطبيق العلمي لبازل"2" في المصارف ، الجزء الثالث ،2005.

13 –منذر قحف " مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب للبنك الاسلامي للتنمية ،جدة ،الطبعة الثالثة ،2004.

14 –ملخص ابراهيم المبارك ، "غسيل الاموال ، التحريم و المكافحة "، دمشق ، مؤسسة النوري للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى 2003.

15 –دكتور يوسف صبح "تبييض الاموال و السرية المصرفي الفساد اصل العلة " لبنان ،مكتبة صادر ناشرون2001.

16 –احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عقر"الاقتصاد النقدي و المصرفي " مؤسسة شباب الجامعة الطبعة الاولى،القاهرة ، مصر،2000.

17 –خالد امين "العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة " ، عمان ، دار وائل للنشر 1999.

18 –بيار اميل طوبيا ، ابحاث في القانون المصرفي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ، الطبعة الاولى 1999.

19–"عمليات الدمج و الاستحواذ المصرفي و اثرها على قطاع المصرفي و الاقتصاد القومي "–اوراق بنك مصر البحثية ، العدد05سنة 1999.

20 –مروان عوض"العملات الاجنبية ،الاستثمار و التمويل" الاردن ، معهد الدراسات المصرفية 1998.

21 –عامر احمد حشيش "اقتصاديات النقود و المال "الدار الجامعية ، الطبعة الاولى بيروت ، لبنان 1993.

22–شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992.

اطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية :

23–الهام الطراد ، مروى مزهودي " الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية ،دراسة حالة الجزائر "مذكرة لنيل شهادة ماستر قسم العلوم التجارية ، تبسة ، 2016،2015.

24–مناعة موزة ، نظم الدفع و التسوية الحديثة كالية لتطور الخدمات البنكية " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية 2015.

25–برحيل شريفة ، بلعربي ياسين " تكنلوجيا الاعلام و الاتصال و اثارها على فعالية تسيير البنوك –دراسة حالة. وكالةBNA.CPA.BADR مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تامينات و بنوك ، جامعة تيارت 2014–2015.

26–بوهكة فتيحة ،عوار حنان، التجارة الالكترونية ، وتحديات اعتمادها في اقتصاديات الدول –دراسة مقارنة ، مذكرة تخرج شهادة ماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة تيارت2014.

27–نواورة خديجة ، "الاصلاحات القانونية للنظام المصرفي في الجزائري" مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في ادارة الاعمال المركز الجامعي خميس مليانة2013–2014 .

28–سهام ميلاط،"النظام القانوني للمؤسسات المصرفية في الجزائر"، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر ،تخصص قانون اعمال ،جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي الجزائر ،2013–2014.

29–علي خديجة ، دور البنوك في تطوير التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لشهادة الماستر في علوم التسيير جامعة تيارت،2013.

30–مطهري كمال ،دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجيستار في الاقتصاد ، جامعة وهران ،2011–2012.

31–بعلي حسني مبارك "امكانيات رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية "،رسالة ماجيستار في علوم التسيير ،غير منشورة ، جامعة قسنطينة 2012/2011.

32 –رجم نور الدين "دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية "، رسالة ماجستار في علوم الاقتصاد و علوم التسيير تخصص تسويق ، جامعة 20اوت1955 سكيكدة ، الجزائر 2009.

33–بورمة هشام " النظام المصرفي الجزائري و امكانية الاندماج في العولمة المالية " رسالة ماجستير ، تخصص ادارة مالية ، غير منشورة ، جامعة 20اوت1955،سكيكدة ،2008–2009.

34 –نايلي الهام ، تطوير المنتوج المصرفي " دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري " رسالة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص تسويق –جامعة قسنطينة2008.

35–جازية حسيني ، "خوصصة البنوك في الجزائر–واقع وافاق" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2007–2008.

36–الغاني ايمان ، البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية ، رسالة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستار ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ،2006–2007.

37–فوزية احمد عبد الحميد سعيد ، جدوى الاندماج المصرفي ، حالة المصارف الاسلامية في مصر ، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشور) ، جامعة القاهرة 2006.

38–محمد زميت ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشور ، جامعة الجزائر 2005–2006.

39 –سامي مباركي ،فعالية الاسواق المالية في تنشيط الاستثمارات ،مذكرة ماجيستار في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2004.

40– عمار عمر ، محمود الهنداوي " اقتصاديات الاندماج و بنوك القطاع العام التجارية المصرية "، رسالة ماجيستير في الاقتصاد (غير منشورة) جامعة زقازيق 2004.

مجلات و جرائد رسمية :

41 –ملاك سلوى ، زايد رابح ، واقع تطبيق الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12، العدد 01 الخص الجزء الاول ، جانفي 2021.

42 –مالك الاخضر ،بعلة الطاهر ، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل"2" و تحديات تطبيق بازل "3" ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة 2021.

43 –احمد سلامي ، عبد الحق بن تفات ، استقطاب الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الجزائري بين التحديات و فرص النجاح ،مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي ،الجزائر ،2017..

44 –مطاي عبد القادر " الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطور و عصرنة النظام المصرفي "،ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد السابع جوان 2010 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية و المالية و علوم التسيير.

45 –لخضر عزي ، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،العدد2004،06

46 –تطار محمد منصف ، النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر العدد،2002.

47–صالح صالحي ، نوال بن عمارة ، صيغ التمويل و معالجتها المحاسبية بالمصارف ، (دراسة تطبيقية على بنك الجزائر)، مجلة الباحث العدد 2.

48–امينة بن جدو،سمية دقيش ،ممارسات خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مجلة العلوم الادارية و المالية ، المجلد 04،العدد02 (الخاص)،الجزائر .

49–زبير عياش ، اتفاقية بازل "3"كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي ،جامعة بسكرة،مجلة العلوم الانسانية ، العدد،31، 2013/30.

50 –مجلة الاقتصاد الجديدة العدد 6ماي2012، توبين علي ، المركز الجامعي خميس مليانة.

51 –عبد الهادي نجار " الصيرفة الالكترونية و الية تداولها الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر السنوي لكلية الحقوق ،2004.

52–بلعزوز بن علي ،كنوش عاشور، " دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية "، مداخلة مبرمة في اطار الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الافاق ، جامعة تلمسان ، يومي 29و30 اكتوبر2004.

53–بلحنيش عبد الرحمان ، محاضرات مقياس النظام الجزائري جامعة البويرة (2021/2020).

54–المادة11 من قانون 90–10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 1990/04/14.

55–بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة السوقر–تيارت.

Livre

A– bernard jaquilla ,bruno solnik, marches financiers : gestion de portefeuille et des risques , paris :dunod .1997.

Revue :

B– Hamza Fekir , Présentation du nouvel accord de bale sur les fond propres revue management , France , 2005.

C– Basel Committee On Banking Supervision Pillar 2–Supervisory Review Process 2001 .

Seminaires et colloque :

D–Committe de basle sur le contrôle bancaire principes efficace (2012). www.bis.org

E – https://www.alanba.com/areconomy–news/349118/25–12–2012

F–https://alshahid.net/index.php?option=com–content&view=article.

G–MORRISON ,WILLIAMG &OXOBY,ROBETT,OP.CIT.com

H–MINISTER DE FINANCES ,28/04/2018،http:/www.mfgof.dz

مواقع انترنت:

I–www.abes.dz

K– موقع الحوالات السريع **www.westernunion.com**